



أهم عملية إعادة توازن للقوة والثروة منذ نهاية القرن الـ (١٩) تحول النفوذ الاقتصادي والسياسي العالمي نحو آسيا

يشهد العالم تحولاً تاريخياً في موازين القوة يتمثل في الانتقال التدريجي للقوة والثروة إلى القارة الآسيوية خاصة الهند والصين وكوريا الجنوبية وإندونيسيا وسنغافورة.

فإنها بدأت على الأقل قبل ٣٠ سنة مضت بالنجاح المبدئي للإصلاحات الاقتصادية الصينية، وقبل ذلك بثورة التصنيع المعجزة في اليابان. ويورد الكاتب عن زبيجنيو بريجنسكي، مستشار الأمن القومي الأمريكي في إدارة جيمي كارتر، قوله: «إننا نتعامل مع شيء مختلف نوعياً عما ألفنا من قبل. إنه استيقاظ عام للشرق الأقصى». ينبه الكاتبة، قبل الشروع في فحص التغيرات الاقتصادية والجغرافية-السياسية والنفسية الجارية، إلى محاذير مهمة. أولاً، صعود الصين، ومن ورائها الهند، ليس مقدراً سلفاً. هناك ضغوط اقتصادية وسياسية وبيئية هائلة في قلب التجربة الوطنية لكلا البلدين لا تزال قد توقف تقدمهما. التنبؤات المتفائلة في الثمانينيات من القرن الماضي بأن اليابان كان مقدراً لها أن تصبح أكبر اقتصاد في العالم تستوجب الحذر من توقعات الخط المستقيم. ثانياً، من السهل الخلط بين صعود الصين وصعود آسيا. بمغزى ما، النهضة الاقتصادية لليابان أولاً، ثم النمر الآسيوية، والآن الصين والهند هي في جانب منها تحول عودة إلى منطقة أسهمت بنصف إنتاج العالم في القرن التاسع عشر. ويلفت الكاتب النظر إلى أن بكين منذ «الأزمة المالية العالمية» تحاصر الولايات المتحدة حول سياستها المالية والنقدية المتراخية وقد طرحت فكرة عملة بديلة للدولار لتكون عملة احتياط عالمية. كذلك قوى آسيوية صاعدة حديثاً قد تحدث الحكمة (الغربية) المقبولة حول كل شيء من تركيبة «صندوق النقد الدولي» إلى الطريقة الغربية في إدارة برامج المعونات لإفريقيا. باتريك سميث، مؤلف معني بالشؤون الآسيوية، يحاجج أن بمحاذاة ما تنجزه المنطقة من تقدم مادي سيأتي شيء ما أكثر عمقاً بكثير: الثقة بالنفس، وتغلب على مرارة تاريخية وليدة تجربة خضوع المنطقة للاستعمار في الماضي.

كتب ديفيد بيلينج مقالاً نشرته صحيفته «فايننشال تايمز» تحت عنوان «آسيا أمام مفترق طرق»، تحدث فيه حول تحول النفوذ الاقتصادي والسياسي-الجغرافي جهة الشرق، متجسداً في صعود الصين، وممثلاً لحراك أوسع لرأس المال والإبداع والعصلات الاقتصادية نحو آسيا في عملية تعتبر، في حساب الكثيرين، أهم إعادة توازن للقوة والثروة العالميتين منذ ظهور أمريكا كقوة جديدة عند نهاية القرن التاسع عشر. ويتساءل الكاتب إن كان المرء يميز هذا التحول في معدلات النمو الهائلة في الصين والهند وإندونيسيا؛ أم في مستويات الدخل الغربية في اليابان وكوريا الجنوبية وسنغافورة؛ أم في جبال احتياطيات الصرف الأجنبي المكدسة في خزائن بنوك مركزية آسيوية؟ أم هل يفتش المرء عنه بدلاً من ذلك في باطن (Tianhe-1A)، أسرع كمبيوتر عملاق في العالم، بنه علماء ليسوا من أمريكا أو من أوروبا بل من الصين؟ أم إنه يطل في كلمة تفاخر لدبلوماسي هندي بارز قال متحدثاً قبل زيارة الرئيس لأمركي، باراك أوباما، للهند هذا الشهر: إن نيودلهي تحتاج إلى إنفاق مليارات الدولارات على طائرات ومعدات أمريكية «لمساعدتهم على الخروج من كل تلك البطالة»؟ طبيعياً، كما يمضي الكاتب، شواهد هذا التحول موجودة في كل هذه الأشياء وآلاف نقاط البيانات الأخرى والمداول المالية وتغير الاتجاهات. من مبيعات المركبات في الصين، التي تجاوزت نظيراتها في الولايات المتحدة العام الماضي، إلى الحضور العالمي المتزايد لشركات مثل «ريليانس» الهندية و«سامسونج» الكورية الجنوبية وكثير من شركات الموارد الصينية، هناك دليل ساطع على أن مركز جاذبية العالم يتحرك باتجاه الشرق. ومع أن هذه التحولات اتضحت على حقيقتها بانهايار بنك الاستثمار الأمريكي - «ليمان براذرز» في عام ٢٠٠٨،



دراسة: الوقود الحيويّ أخطر على البيئة من الوقود الأحفوري

حذّر تقرير لجماعات مدافعة عن البيئة من أن الخطط الأوروبية لتشجيع الوقود الحيوي ستدفع المزارعين إلى تحويل ٦٩ ألف كيلومتر مربع من أراضي البراري إلى أراضٍ زراعية، وهو ما سيحرم الفقراء الطعام، وسيسرع من ظاهرة التغير المناخي. وتعاذل المساحة المقدّرة مساحة جمهورية أيرلندا. وأضاف التقرير أنه نتيجة لذلك، فإن الوقود الحيوي الإضافي الذي ستستخدمه أوروبا على مدى السنوات العشر المقبلة سيولّد نسبة تتراوح بين ٨١٪ و ١٦٧٪ من ثاني أكسيد الكربون أكثر من الوقود الأحفوري. وخلصت تسع جماعات مدافعة عن البيئة إلى هذه النتيجة بعد تحليل بيانات رسمية تتعلق بهدف الاتحاد الأوروبي الخاص بالحصول على ١٠٪ من وقود النقل من مصادر طاقة متجدّدة بحلول عام ٢٠٢٠. لكن المتخصصين بالطاقة في المفوضية الأوروبية الذين صاغوا هذا الهدف في الأصل ردّوا بأن الأراضي المطلوبة ستتوافر من خلال زراعة الأراضي الزراعية المهجورة في أوروبا وآسيا، وهو ما سيحدّ من تأثير هذا الهدف.



الأمم المتحدة: معدل البطالة قرب (٨٪) في دول «مجموعة العشرين»

قالت «منظمة العمل الدولية» (إن معدل البطالة في «مجموعة العشرين» التي تضم أكبر اقتصادات العالم يقترب من ٨٪ من إجمالي القوة العاملة، وإن من المتوقع في ما يبدو أن يواصل الارتفاع بقوة). وفي تقرير إلى «قمة المجموعة»، هذا الأسبوع في سيئول، قالت المنظمة التابعة للأمم المتحدة إن عدد العاطلين عن العمل في دول «مجموعة العشرين» بلغ نحو ٧٠ مليون شخص بحلول منتصف عام ٢٠١٠، وإن أكثر من نصفهم يتركّزون في الدول الأغنى في المجموعة.



أوباما: تباطؤ نمو الاقتصاد الأمريكي سيئ بالنسبة إلى العالم كلّ

قال الرئيس الأمريكي، باراك أوباما، إن محدودية نمو الاقتصاد الأمريكي، أو توقفه، سوف يكون له تأثير سيئ في العالم. وجاء تصريح أوباما ردّاً على انتقادات دول أخرى للإجراءات الأخيرة التي اتخذها «الاحتياطي الفيدرالي»، حيث يخطّط البنك لشراء سندات حكومية طويلة الأجل بقيمة ٦٠٠ مليار دولار لمحاولة خفض معدلات الرهن والديون الأخرى، بهدف تحفيز الإقراض، وتعزيز الاقتصاد الأمريكي. وانتقد وزير المالية الألماني هذه الخطوة، وقال إنها سترفع من عدم اليقين تجاه وضع الاقتصاد العالمي، وستضعف صدقية الولايات المتحدة. ويتوقع أن تكون هذه القضية موضع نقاش لاحق هذا الأسبوع في «قمة مجموعة العشرين»، التي تعقد في كوريا الجنوبية.



النمو الاقتصادي يتجه إلى التباطؤ في الصين وفرنسا وبريطانيا وإيطاليا

أظهرت مؤشرات نشرتها، أول من أمس، «منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية»، أن الصين وفرنسا وبريطانيا وإيطاليا ستشهد تباطؤاً في نموها الاقتصادي. وقالت المنظمة في بيان إن «المؤشرات المركبة المتقدمة لشهر سبتمبر تظهر تباطؤاً في نسق النمو الاقتصادي في هذه البلدان». وأضاف البيان «أن المؤشرات المركبة المتقدمة لألمانيا واليابان والولايات المتحدة والاتحاد السويسري لا تزال في مرحلة نمو، في حين يستمر توجه مؤشرات كندا وفرنسا والهند وإيطاليا وبريطانيا نحو تراجع معتدل».

رئيس وزراء بريطانيا يسعى إلى مضاعفة

حجم التجارة مع الصين

قال رئيس الوزراء البريطاني، ديفيد كاميرون، الذي وصل إلى بكين أمس على رأس بعثة تجارية كبيرة، إنه يسعى إلى مضاعفة حجم التجارة الثنائية مع الصين ليصل إلى أكثر من ١٠٠ مليار دولار سنوياً بحلول عام ٢٠١٥. وقال كاميرون، الذي يقوم بأول زيارة رسمية للصين منذ توليه منصبه في مايو الماضي، إنه يريد أن تشكّل الصادرات البريطانية إلى الصين ٣٠ مليار دولار من ذلك المبلغ. وصدّرت بريطانيا ما قيمته ٧,٧ مليار جنيه إسترليني (١٢,٤ مليار دولار) من السلع والخدمات إلى الصين في عام ٢٠٠٩، في حين بلغت وارداتها ٢٥,٤ مليار إسترليني، وهو ما يمثل عجزاً تجارياً ضخماً مع ثاني أكبر اقتصاد في العالم. وفي مقال في صحيفة «وول ستريت جورنال» دعا كاميرون أيضاً إلى تحقيق تقدم في جولة الدوحة لمفاوضات التجارة العالمية. وتأتي زيارة كاميرون للصين، التي تستمر ٣٦ ساعة قبل «قمة مجموعة العشرين» التي ستعقد في كوريا الجنوبية في وقت لاحق من هذا الأسبوع. ويرأس كاميرون أكبر وفد تجاري بريطاني على الإطلاق يزور الصين، ويضم أكثر من ٤٠ من زعماء قطاع الأعمال البريطاني الساعين إلى صفقات لتعويض تخفيضات في الإنفاق الحكومي في الداخل. وقال رئيس الوزراء البريطاني إنه يأمل توقيع اتفاقات بمليارات الدولارات في أثناء زيارته للصين. وأضاف أن الشركات البريطانية ضمنت أيضاً أعمالاً بقيمة خمسة مليارات دولار في إطار صفقة وقّعتها الصين مع شركة «إيرباص» الأوروبية لصناعة الطائرات في فرنسا الأسبوع الماضي.





خبراء: الصين مفتاح الاستقرار في آسيا خلال العقد المقبل

يرى هذا التقرير أن تأكيد الصين حقها في أراضي متنازع عليها مع جيرانها ليس بالأمر الجديد، ولكن الجديد هو وقوف الدول الأخرى بقوة في وجه هذه المزاعم. وستكون طريقة تعامل القيادة الصينية مع النزاعات الناشئة خلال الأشهر المقبلة هي العامل الذي يقرر إن كان السلام سيسود المنطقة برمتها خلال العقد المقبل.

وستنفق الهند ٤٠ مليار دولار لشراء سفن جديدة لتصبح بذلك أكبر مشترٍ للأسلحة البحرية في آسيا. كما تسعى كل من اليابان وكوريا الجنوبية إلى شراء طائرات مقاتلة أمريكية من طراز «F-35» الجيل الخامس، فيما تشترك سنغافورة وأستراليا مع الولايات المتحدة في إنتاج الطائرة. وفي هذه الأثناء تستمر اليابان وكوريا في الاستثمار في منظومات صواريخ باليستية دفاعية باهظة الثمن.

ومع زيادة حدة المواقف الصينية سيتلاشى الاعتقاد أن الصين ستكون دولة عظمى تتحلى بالمسؤولية، لتتسرخ بدلاً منه قناعة بأن الصين ستستخدم قوتها العسكرية بشكل يكشف عن أهدافها الإقليمية ولا يتوافق مع السلوك الدبلوماسي المتعارف عليه بين الدول. ولم تحاول بكين اتخاذ خطوات لتهدئة هذه المخاوف، بل إن مواقفها تشير إلى أن ما أنجزته الدبلوماسية الهادئة خلال سنوات قد يضيع خلال بضعة أشهر. علاوة على ذلك، فإن الجيش الصيني يبدو هو الذي يوجه السياسة أكثر مما يوجهها الدبلوماسيون، ما يزيد من المخاوف بشأن المسار الذي ستسلكه البلاد في المستقبل.

بات واضحاً الآن أن الولايات المتحدة تعتمد في تعاملها مع الصين استراتيجية مزدوجة تجمع ما بين التطويق والحوار، كما ظهر من خلال دعم واشنطن غير المحدود لليابان في الأزمة الأخيرة، ودعمها لدول جنوب شرق آسيا في مواجهة ادعاءات السيادة الصينية.

تمثل النبرة العسكرية الصينية نموذجاً تقليدياً للقوى الصاعدة. ولكن هذا الدرب لا يخلو من المخاطر، فاستمرار الصين في اعتقادها أن سياسة التخويف ستتمكنها من تحقيق أهدافها، سيجعل البلدان الأخرى تبتعد عن التعامل معها دبلوماسياً، ويدفعها إلى اتخاذ موقف موحد ضدها.

يقول الكاتب مايكل أوسلين في مقال نشرته «Real Clear World» إنه برغم أن اليابان أفرجت عن قبطان سفينة الصيد الصينية التي اصطدمت بقوارب خفر السواحل الياباني في بحر الصين الشرقي، فإن المزاج في كل من طوكيو وبكين لم يهدأ بعد. ويمضي قائلاً إن اليابان ليست الدولة الوحيدة التي استفزتها الصين في محاولاتها لتأكيد هيمنتها البحرية. ففي شهر أغسطس الماضي احتجرت إندونيسيا قارب صيد صينياً يعمل بشكل غير قانوني في المنطقة الاقتصادية الحصرية التابعة لها. كما أجرت الصين مؤخراً تدريبات بالذخيرة الحية في البحر الأصفر بالتزامن مع تدريبات بحرية أمريكية-كورية مشتركة كانت تجرى على مقربة منها. كما ألقت التوترات بين فيتنام والصين بظلالها على المبادرات الدبلوماسية لتحسين العلاقات بين الدول الآسيوية، حيث نشبت حرب بين الدولتين عام ١٩٧٩.

الجديد في هذا كله، بحسب الكاتب، هو أن الدول الآسيوية تبدو الآن أكثر ميلاً إلى الوقوف في وجه جارتها الكبرى. وقد تعزز موقفها هذا عندما أعلنت وزيرة الخارجية الأمريكية، هيلاري كلينتون، في «المنتدى الإقليمي الآسيوي»، الذي عقد في شهر يوليو الماضي، أن واشنطن ترى الحل السلمي للنزاعات في بحر الصين الجنوبي مصلحة قومية أمريكية. كما أشار تقرير ياباني إلى «الوصول إلى الأسواق، وسلامة خطوط المواصلات البحرية» بصفتها من الأولويات الأمنية اليابانية، في إشارة واضحة إلى الصين.

ووراء هذه المواقف هناك زيادة في الإنفاق العسكري بهدف مسايرة القدرات الصينية المتزايدة، ما جعل منطقة آسيا والمحيط الهادئ ثاني أكبر سوق في العالم، من حيث الإنفاق على القوات البحرية، حيث تعمل فيتنام وإندونيسيا وسنغافورة واليابان على زيادة أسطولها من الغواصات،





أكبر مستهلك للطاقة في العالم: كيف تؤمن الصين احتياجاتها المستقبلية من الطاقة؟

تشير تقديرات وزارة الطاقة الأمريكية إلى تزايد نمو استهلاك الصين من الطاقة بمعدل ١٣٣٪ بين عامي ٢٠٠٧ و٢٠٣٥، أي ارتفاع احتياجاتها من ٧٨ إلى ١٨٢ كوادريليون وحدة حرارية بريطانية، ما يعني مزاحمتها الولايات المتحدة في منابع الطاقة العالمية، ومن ثم إمكانية الدخول في صراع. فكيف ستؤمن احتياجاتها في المستقبل؟ الصين لديها حالياً كميات وفيرة من الفحم، وتفكر في الاعتماد على مصادر الطاقة البديلة.

والولايات المتحدة قادرتين على تجنب الدخول في صراع دولي حول واردات النفط، وإذا ما كان العالم سينجح في الإفلات من ظاهرة الاحتباس الحراري الكارثية. وأردف أن انفراد الصين بالمركز الأول كأكبر دولة مستوردة للطاقة في العالم سيؤدي بالتالي إلى تغيير سياستها الدولية على غرار ما حدث مع الولايات المتحدة تماماً، ما يؤدي بدوره إلى تغيير مسار العلاقات الصينية-الأمريكية، بل وعلاقة الصين بالعالم كله. فماذا يمكن أن نتوقع من الصين؟ المراقبون يتوقعون أن تحتل الطاقة بؤرة تركيز القيادة الصينية كهاجس أول، ومن ثم تخطيط الموارد المتاحة كافة وتسخيرها لشراء كميات كافية في المستقبل. وهنا يتعين على القيادة الصينية أن تواجه تحديين: تأمين كميات كافية لتلبية احتياجاتها، وتحديد نوعية الوقود الذي يمكن أن تعتمد عليه في تلبية هذه الاحتياجات. وكيفية تعامل القيادة الصينية مع هذين التحديين ستكون لها نتائج مهمة على الساحة الدولية. تتوقع وزارة الطاقة الأمريكية أن يتزايد معدل نمو استهلاك الصين من الطاقة بمعدل ١٣٣٪ بين عامي ٢٠٠٧ و٢٠٣٥، أي ارتفاع احتياجاتها من ٧٨ إلى ١٨٢ كوادريليون وحدة حرارية بريطانية. ولكن الصين ستحاول بكل تأكيد التخلص من عادة الاعتماد على واردات الطاقة، وهو ما قد يدفعها إلى الاعتماد على الفحم الذي يوجد بكثرة عندها. وتتوقع وزارة الطاقة الأمريكية أن يصل اعتماد الصين على الفحم إلى نحو ٦٢٪ من صافي وارداتها من الطاقة عام ٢٠٣٥. ولكن الاعتماد على الفحم سيجرّها إلى مشكلات بيئية وصحية جمة، وهو ما فطنت إليه القيادة الصينية مؤخراً، ومن ثم بدأ بحثها عن مصادر الطاقة المتجددة، ولا سيما طاقة الرياح والطاقة الشمسية.

يعتقد مايكل كليمر، أستاذ الدراسات الأمنية في «هامبشير كوليدج»، أنك إذا أردت أن تعرف اتجاهات هبوب الريح العالمية، فلا بد أن تنظر إلى الصين حيث كل الأخبار المتعلقة بمستقبل الطاقة العالمية والأمريكية. وهذا ما يفسر مشاعر القلق التي تنتاب المسؤولين الأمريكيين بحكم معرفتهم الأكيدة بأن الصين هي أكبر مستورد للطاقة والنفط تحديداً- في العالم. وذكر الكاتب، في مقال نشرته مجلة «آشيا تايمز»، أن رئيس المحللين الاقتصاديين في «وكالة الطاقة الدولية»، فاتح بيرول، صرح في حوار مع صحيفة «وول ستريت جورنال» بأن الصين تفوقت على الولايات المتحدة كأكبر مستورد لمواد الطاقة في العالم. هذا التطور يمكن قراءته بطرق عدة مثل أنه مؤشر حقيقي إلى تنامي القوة الصناعية في الصين، ومؤشر إلى استمرار حالة الركود في الولايات المتحدة، ومؤشر إلى تزايد شعبية السيارات الصينية في الأسواق العالمية. كل هذه التحليلات صحيحة ولكنها تغفل أهم نقطة، وهي أن انفراد الصين بالمركز الأول كأكبر دولة مستوردة للطاقة يزيد حجم قوتها كقوة عالمية مهيمنة، ومن ثم صياغة مستقبل العالم. وأضاف الكاتب أنه نظراً إلى ارتباط الطاقة بمجالات عدة في الاقتصاد العالمي، ونظراً إلى تزايد الشكوك حول الكميات المتاحة من النفط ومصادر الوقود الحيوية الأخرى في المستقبل، فإن قرارات الصين في ما يتعلق باحتياجاتها من مواد الطاقة ستكون لها نتائج بعيدة المدى. وكأكبر لاعب في سوق الطاقة العالمية ستكون الصين قادرة على تحديد، ليس الأسعار التي سندفعها مقابل الوقود الحيوي فقط، بل نوع أنظمة الطاقة التي سنعتمد عليها في المستقبل أيضاً. والأهم من ذلك أن هذه القرارات ستحدد إذا ما كانت الصين





أبرز التحديات التي تواجه رئيس الصين القادم

يُعرف شي جين بينج، الذي يتوقع أن يكون الرئيس القادم للصين، بأنه مؤيد للإصلاحات الاقتصادية لكن لا يتوافر لدى المحللين سوى معلومات قليلة عن الطريقة التي سيحكم بها، بيد أنهم يتفقون على أن هشاشة القاعدة السياسية التي سيبدأ بها شي ولايته قد تمنعه لفترة ما على الأقل من إحداث تغيير عميق.



احتل موضوع الانتقال السياسي مع الجيل الخامس للقادة الشيوعيين -بعد ماو تسي تونغ ودينج شياوبينج وجيانج زيمين وهو جينتاو- حيزاً مهماً خلال انعقاد المؤتمر العام لـ «الحزب الشيوعي الصيني» مع تعيين شي جين بينج في منصب نائب رئيس اللجنة العسكرية المركزية. وذلك يعني منطقياً أن نائب الرئيس الحالي سيخلف الرئيس، هو جينتاو، عام ٢٠١٣. وقال ويلي لام، المحلل السياسي في «جامعة هونغ كونج الصينية» لوكالة «فرانس برس»: «الآن وقد أصبح شي جين بينج نائباً لرئيس (اللجنة العسكرية المركزية) فإن مستقبله بات مضموناً، وذلك يعني أنه سيصبح من دون أدنى شك الأمين العام لـ «الحزب الشيوعي» عام ٢٠١٢ ثم رئيس (البلاد) في مارس ٢٠١٣».

شي جين بينج (٥٧ عاماً) عضو منذ عام ٢٠٠٧ في اللجنة الدائمة للمكتب السياسي لـ «الحزب الشيوعي الصيني»، وأعضاء هذه اللجنة التسعة هم الذين يتولّون قيادة الصين. وكان عدم تعيينه في اللجنة العسكرية المركزية في أثناء انعقاد المؤتمر السنوي العام في ٢٠٠٩ قد أثار فضول الخبراء الذين تساءل بعضهم حول صحة التوقعات بأنه الرجل الأول القادم في البلاد. منذ ذلك الحين أحيط هذا الرجل المعروف بنسبه الرفيع -كونه نجل شي جونغشون الثوري الشيوعي الكبير رفيق ماو تسي تونغ- بتغطية إعلامية واسعة. وفي حال أصبح فعلاً الرئيس القادم للدولة يتوقع أن يشكل فريقاً مع لي كيكيانج، النائب الأول لرئيس الوزراء، الخليفة المحتمل لرئيس الوزراء، وين جيا باو.

مؤيد قوي للانفتاح الاقتصادي

ينتمي شي جين بينج إلى ما يعرف بـ «الأمرء الحمر» الذين يتقلّدون أهم المناصب وهو يعدّ مؤيداً للانفتاح الاقتصادي بعد سنوات قضائها رئيساً لـ «الحزب الشيوعي» في شانجهاي وإقليمي زيجينانج (شرق) وفوجيان (جنوب شرق) اللذين يتميزان بحيوية اقتصادية. وأكد تشينج لي (من مؤسسة «بروكينجز» في واشنطن) «أنه يؤيد اقتصاد السوق ومن المرجح جداً أن يتحدث باسم الطبقة المتوسطة والقطاع الخاص ومع القطاعات التي تحتكرها الدولة» لكن في ما يخص آراءه السياسية وكفاءته كقائد «الوضوح قليل». وتقرب الفترة الانتقالية التي يفترض أن يرحل خلالها رئيس الوزراء، وين جيا باو، وأن يحلّ محله نائب رئيس الوزراء لي كيكيانج، في حين تتعالى أصوات حتى داخل «الحزب الشيوعي»، داعية إلى إصلاحات سياسية في الصين. وعزّز منح ليو شيا باو «جائزة نوبل للسلام» تلك الدعوات إلى مزيد من الديمقراطية، وقال لي «إننا في مستهل فترة مهمة جداً» و«في النهاية ستكون قدرات شي على القيادة على المحك»، وكذلك قدرته على إدارة «كل تلك القوى المختلفة». لكن في الوقت الراهن لا يعرف الصينيون عن شي سوى تلك الشخصية القليلة الجاذبية التي غالباً ما ترافق الرئيس هو، وكذلك أنه زوج مغنية مشهورة جداً. لكن المتخصصين في شؤون الصين يرون أنه من المحافظين ولن يغيّر اتجاهه ولا سيّما في بلد تتخذ فيه القرارات المهمة جماعياً بين الأعضاء التسعة في اللجنة الدائمة في المكتب السياسي للحزب الحاكم. ويبدو أن أصوله وتجربته في الشؤون العسكرية أتاحت التوافق حول اسمه بين هو جينتاو وسلفه جيانج زيمين.





ويرأس شي المتحدّر من فصيل شانجهاي التابع لجيانج، أيضاً مدرسة الحزب وهي مؤسسة محافظة جداً. وقال سون وبنجوانج، الأستاذ المتقاعد المنشق «إذا حكمنا عليه من خلال القليل الذي رأيناه منه فلا مجال أن نتقرب منه تجديداً أو قطيعة مع النظام الحالي. سيبقي على الأرجح على الوضع الراهن كما هو».

وقد وفرت له قيادة شانجهاي وفوجيان وشيجيانج، التي تشكّل طليعة النمو الصيني القائم على الصادرات والانفتاح الاقتصادي، الكثير من الاتصالات مع المستثمرين الأجانب، كما قال ويلي لام، المحلل في «جامعة هونغ كونج الصينية». وأضاف أن ذلك «قد يدفعه إلى كبح المبادرات الأخيرة التي فرضت قيوداً على الشركات الأجنبية في الصين». لكن شي سيواجه مصاعب لأنه سيتولّى الحكم مدعوماً من أضعف قاعدة لزيم شيوعي صيني. وتوقع ويلي لام أن «يقضي ولايته الأولى (خمس سنوات) في تعزيز قاعدته» وأنه «مهما كانت آراء شي واضحة حول الاقتصاد أو غيره من المجالات فإنه على الأرجح لن يتمكن من تجسيدها عملياً قبل ولايته الثانية». وستشكل هذه السنوات مرحلة يجب على الصين أن تتصدّى فيها لتحديات عديدة منها: هل يجب على «الحزب الشيوعي» أن يفتح أم لا؟ ومواصلة نمو قوي لكن أكثر توازناً، ومسؤوليات الصين في العالم.

من هو الرئيس القادم للصين؟

- * ولد شي جين بينج عام ١٩٥٣ وهو الابن الأصغر لنائب رئيس الوزراء الأسبق، زي جونج جون.
- * يعدّ من رجال الجيل الخامس من القادة الصينيين.
- * بدأ حياته العملية ضابطاً في الجيش الصيني، وشغل عدداً من المناصب في القوات المسلحة وشؤون الاحتياط العسكري.
- * عمل سكرتيراً في المكتب العام للجنة العسكرية المركزية من عام ١٩٧٩ إلى ١٩٨٢.
- * كان مسؤولاً سياسياً وسكرتيراً أول للجنة الحزبية لإدارة القوات المسلحة الشعبية في محافظة تشنجدنج بمقاطعة خبي من عام ١٩٨٣ إلى عام ١٩٨٥ ووقتها كان أيضاً سكرتيراً للجنة الحزب بالمحافظة.
- * عمل شي بعد ذلك سكرتيراً أول للجنة الحزبية للمنطقتين العسكريتين الفرعيتين في نينجده وفوتشو وكلتاهما بمقاطعة فوجيان اعتباراً من ١٩٨٨ إلى ١٩٩٣.
- * من عام ١٩٩٦ إلى ١٩٩٩ عمل مستشاراً سياسياً أول بفرقة المدفعية الاحتياطية المضادة للطائرات في قيادة منطقة فوجيان العسكرية، عندما كان نائباً لسكرتير «لجنة الحزب الشيوعي الصيني الإقليمية» في فوجيان.
- * عام ١٩٩٩ أصبح شي نائباً لمدير لجنة تعبئة الدفاع الوطني، بقيادة منطقة نانجينج العسكرية ومديراً للجنة مقاطعة فوجيان لتعبئة الدفاع الوطني، عندما تمّت ترقيته قائماً بأعمال حاكم لمقاطعة فوجيان.
- * بعد أن تمّ نقله لمقاطعة تشجيانج عام ٢٠٠٢ عيّن شي مديراً للجنة تعبئة الدفاع الوطني الإقليمية في مقاطعة تشجيانج.
- * وعندما رقي شي لمنصب سكرتير «لجنة الحزب الشيوعي لمقاطعة تشجيانج»، عيّن سكرتيراً أول للجنة الحزب لقيادة منطقة تشجيانج العسكرية.
- * عام ٢٠٠٧ تولى منصب سكرتير أول للجنة الحزبية لحماية شانجهاي، وسكرتيراً لـ «لجنة الحزب الشيوعي الصيني لبلدية شانجهاي».
- * برز نجم شي جين بينج كقائد مستقبلي رفيع المستوى، يوم تعيينه عضواً في اللجنة المركزية العليا لـ «الحزب الشيوعي الصيني» خلال المؤتمر السابع عشر للحزب الحاكم في أكتوبر عام ٢٠٠٧.
- * متزوج من بنج لي يوان، المغنية الشعبية الشهيرة في الصين، منذ عام ١٩٨٧ ولديهما ابنة واحدة.





تقارير وتحليلات

روسيا والصين والطاقة: هاس يتوقع حدوث تحولات في السياسة الخارجية الأمريكية

لا يستبعد المحللون حدوث تغيير في توجهات السياسة الخارجية الأمريكية بعد فوز الجمهوريين في انتخابات التجديد النصفي للكونجرس، تطول ملفات مهمة مثل العلاقات بروسيا والصين وكوبا، وأزمة المناخ، والطاقة.

الوارد حدوث تأخير، وربما محاولات أيضاً، لتعديل البنود التي اتفقت عليها واشنطن وموسكو، وربما بدا نواب الكونجرس كذلك أقل ميلاً إلى إزالة العراقيل أمام انضمام روسيا إلى «منظمة التجارة العالمية» على خلفية الديمقراطية الغائبة عن «الكرملين».

الصين

علاقة الولايات المتحدة بالصين ستتأثر بفعل التوازنات الجديدة في «كابيتول هيل» أيضاً، فالملف يخضع سلفاً لضغوط متزايدة من أجل تطبيق عقوبات تجارية رداً على رفض بكين السماح برفع قيمة عملتها الوطنية إلى مستويات مقبولة أمام الدولار.

كوبا

كوبا أحد الملفات المرشحة للتفاعل داخل أروقة الكونجرس الجديد أيضاً، فمن المؤكد أن النواب سيقاومون أي ضغوط لرفع العقوبات الاقتصادية الطويلة المفروضة على هافانا. صحيح أن الرئيس باراك أوباما لديه من الصلاحيات ما يسمح له بالتحرك، ولكن حدوث تغيير جوهري في السياسة الأمريكية يظل مرهوناً بموافقة الكونجرس، والكونجرس لن يوافق ما لم يحدث تغيير جوهري في كوبا أولاً.

قضايا دولية

هناك إفرازات أخرى متوقعة لنتائج التجديد النصفي الأخيرة، حيث تبددت الفرص القليلة لإمكانية دعم الولايات المتحدة خطة دولية ترمي إلى الحد من نسبة الانبعاثات الكربونية، أو فرض عقوبات على الدول غير الملتزمة. قضية أخرى مهمة هي الاحتباس الحراري، حيث سيصبح الموقف الأمريكي تجاه هذه القضية أكثر اعتماداً على الأفكار الإبداعية الجديدة، وزيادة كفاءة المحركات بما يكفي لخفض نسبة استهلاك الوقود.

يرى ريتشارد هاس، رئيس مجلس العلاقات الخارجية، أن السياسة الخارجية لم تكن المعيار الحاكم الأول وراء ذهاب معظم الأمريكيين إلى صناديق الاقتراع للإدلاء بأصواتهم في انتخابات التجديد النصفي لنواب الكونجرس مؤخراً. وبرغم أن هذا التوجه ربما بدا غريباً، أو عصياً على الفهم من جانب الدول الأخرى، فإنه حقيقة لا سبيل إلى إنكارها.

وأوضح هاس في مقال نشرته مجلة «بروجيكت سينيديكيت» (١٨ نوفمبر الجاري) أن اهتمام الأمريكيين ينصب على القضايا الداخلية التي تمس صميم حياتهم مثل تباطؤ معدل نمو الاقتصاد القومي، واستمرار معدلات البطالة المرتفعة. وبرغم خطورة التحديات التي يواجهها عالم اليوم، فإن اهتمامات الأمريكيين تظل محصورة في الشأن الداخلي بالدرجة الأولى. فالحرب الباردة انتهت قبل ٣٠ عاماً، ومضت ١٠ سنوات تقريباً على أحداث الحادي عشر من سبتمبر، ولا يدرك معظم الأمريكيين حجم التضحيات المتعلقة بالوجود العسكري الأمريكي المكثف في مناطق الحروب مثل العراق وأفغانستان. ولكن كون السياسة الخارجية عنصراً هامشياً في انتخابات الثاني من نوفمبر الماضي لا يعني أن نتائج هذه الانتخابات لن تكون مؤثرة في قضايا السياسة الخارجية. فالتأثير سيكون حتمياً، ولكن بطرق قد لا تبدو مفهومة، وربما مفاجئة.

روسيا

ذكر هاس أن علاقة الولايات المتحدة بروسيا تأتي في مقدمة الملفات التي ستتأثر حتماً بفوز الجمهوريين، فموافقة مجلس الشيوخ على اتفاقية الحد من التسليح الجديدة لن تكون سريعة أو سهلة في ظل المخاوف المتعلقة بالتحقق من برامج الدفاع الصاروخي الأمريكية وحمايتها. وأصبح من



الصين تنمّي علاقاتها مع سنغافورة من منظور استراتيجي

الحكومة الصينية تحضّر تدابير لمواجهة التضخم



أعلن رئيس الوزراء الصيني، ون جيا باو، أن حكومته تحضّر لسلسلة تدابير للجم ارتفاع الأسعار، بحسب بيان لم يحدد طبيعة الإجراءات لتحقيق هذه

الغاية. وتخشى الأسواق المالية في الصين والخارج ضبطاً للمالية يترجم بارتفاع معدلات الفائدة، ويؤدي إلى إبطاء وتيرة نمو الاقتصاد الصيني. ونقل البيان، الذي نشر على «الموقع الحكومي»، عن ون قوله إنه «يجب إغارة العرض والطلب والأسعار اهتماماً كبيراً، لأنها عناصر تمس مصالح المواطنين الأساسية». وأضاف رئيس الوزراء أن «مجلس الدولة (الحكومة) يعدّ لتدابير ترمي إلى لجم الارتفاع الكبير في الأسعار». وأوضح البيان أن ون أدلى بهذه التصريحات في كانتون بعد أن أعلن «المكتب الوطني للإحصاء» ارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية ٤,٤٪ على شهر أكتوبر الماضي، وهي أكبر زيادة منذ سبتمبر ٢٠٠٨. وأقرت الحكومة بأنها ستواجه صعوبة في تحقيق هدفها القاضي بالحدّ من نسبة ارتفاع الأسعار ٣٪ لمجمّل عام ٢٠١٠. ودعا ون «المسؤولين المحليين إلى ضمان تموين الأسواق، وتشديد المراقبة، والحفاظ على النظام في الأسواق». وبحسب أرقام وزارة التجارة، فإن أسعار ١٨ نوعاً من الخضراوات في ٣٦ مدينة صينية ارتفعت ٢,٤٪ في مطلع نوفمبر الجاري مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي. ورفعت بكين الشهر الماضي، للمرة الأولى منذ ثلاث سنوات، معدلات الفائدة في الصين للتصدّي لارتفاع الأسعار، ولا سيما في قطاع العقارات. لكن هذا الإجراء قد يزيد صعوبة التصدّي لتدفق رساميل المضاربة إلى الصين، حيث تحقق مردوداً أكبر منه في الدول المتطورة التي تسجل معدلات فائدة متدنية جداً، التي يواجه اقتصادها صعوبة في النهوض من «الأزمة المالية».

نقلت «وكالة أنباء الصين الجديدة» عن نائب الرئيس الصيني، شي جين بينج، قوله إن الصين مستعدة لتنمية العلاقات الصينية-السنغافورية باستمرار من منظور استراتيجي، إلى جانب زيادة تعزيز التعاون العملي مع سنغافورة في مختلف المجالات. وذلك خلال اجتماعه مع الوزير الأقدم السنغافوري، جوه شوك تونج، موضحة أن شي أضاف أن الصين ستعمل على توسيع تعاونها مع سنغافورة وتعميقه، وستسعى من أجل تنمية مشتركة ومتكافئة من أجل الارتقاء بالعلاقات الثنائية إلى مستوى أعلى. وقال نائب الرئيس، وفقاً لوكالة الأنباء الصينية، إن سنغافورة تعد شريكاً مهماً للصين في التعاون الاقتصادي والتجاري، وإن التعاون الاقتصادي والتجاري الوثيق أعطى دعماً مادياً قوياً للعلاقات الثنائية. وعلى خلفية الوضع الدولي المعقّد والمتغير، قال شي إنه يتعيّن على الدولتين انتهاز الفرص بينما يواجهان التحديات، وكذلك تعزيز الأساس التعاوني لتوسيع التجارة التقليدية والاستثمارات، واستغلال الإمكانيات، وتنمية طرق جديدة للتعاون. وقال إنه يتعين على الجانبين تنفيذ اتفاقية التجارة الحرة الصينية السنغافورية، واتفاقية منطقة التجارة الحرة بين الصين و«الآسيان»، إلى جانب الاستفادة الكاملة من «اللجنة المشتركة للتعاون الثنائي»، لتنمية مشروعات رائدة مثل «منطقة سوتشو الصناعية»، و«مدينة تيانجين الأيكولوجية». وذكر شي أن الدول في شرق آسيا يتعيّن عليها مواصلة التزام مبدأ الاحترام المتبادل، والسعي من أجل إيجاد أرضية مشتركة، ومعرفة الخصائص المختلفة لدول المنطقة. ويتعين على دول المنطقة التزام المبادئ والنهج التي ثبت أنها فعّالة، والحفاظ على الدور الرائد لـ «الآسيان»، حسبما ذكر شي. وقال إن سنغافورة عضو مهم في «الآسيان»، ولعبت دوراً مهماً في تنمية العلاقات بين الصين و«الآسيان».

الصين وكازاخستان تتفقان على تعميق التعاون في مجالات الطاقة والأمن

قالت «وكالة أنباء الصين الجديدة» إن ون جيا باو، رئيس الوزراء الصيني، التقى كريم ماسيموف، رئيس الوزراء الكازاخستاني، خلال زيارته الرسمية لكازاخستان يوم الأربعاء الماضي، حيث وافق الجانبان على تعميق التعاون في مجالات الطاقة والأمن وغيرها. وقال ون جيا باو خلال اللقاء إن الصين وكازاخستان ستواصلان توطيد التعاون الثنائي وتوسيعه في مجالات الطاقة والأمن من أجل ضمان العمليات الآمنة والثابتة والفعالة لأنابيب النفط والغاز الطبيعي الصينية-الكازاخية، وفقاً للوكالة الصينية. مشيراً إلى ضرورة تعزيز التعاون التنفيذي في مجالات الزراعة والتكنولوجيا الحديثة وبناء البنية التحتية لدفع بناء مركز التعاون في الحدود الصينية-الكازاخية. وأضافت الوكالة أن ون جيا باو أعرب عن أمل الصين بذل الجهود المشتركة مع كازاخستان وغيرها من الدول الأعضاء في «منظمة تعاون شنجهاي» لزيادة تطور المنظمة إلى مستوى أرقى والحفاظ على المصالح المشتركة. كما أعرب ماسيموف من جهته عن اهتمام الجانب الكازاخستاني بعلاقات الشراكة الاستراتيجية بين البلدين، وأمله تعميق التعاون في مجال الطاقة مع الصين إلى جانب تعزيز التبادلات والتنسيق الثنائي في إطار «منظمة تعاون شنجهاي» لدفع الأمن والاستقرار والتنمية في هذه المنطقة. ومن جهة أخرى أعلنت وكالة الأنباء أن الصين أطلقت بنجاح قمر الاتصالات الصناعي «تشونجشينج-٢٠ أيه» يوم الخميس الماضي، من «مركز شيتشانج» لإطلاق الأقمار الصناعية في مقاطعة سيتشوان جنوب غرب الصين. وسيساعد «تشونجشينج-٢٠ أيه» على تحسين البث الإذاعي والتلفزيوني في البلاد. وأرسل القمر بواسطة الصاروخ الحامل «لونج مارش-٣ أيه» إلى المدار المحدد سلفاً.

نتائج مهمة لزيارة رئيس الوزراء الصيني لروسيا



قالت «وكالة أنباء الصين الجديدة» إن خبراء صينيين قوّموا الزيارة التي اختتمتها، مؤخراً، رئيس الوزراء الصيني، ون جيا باو، لروسيا، بأنها ساعدت على تعزيز الروابط والتعاون القوي أصلاً بين الجانبين، محافظة على

التوازن الاستراتيجي العالمي. مشيرة إلى أن ون كان قد عقد خلال الزيارة محادثات مع نظيره الروسي، فلاديمير بوتين. واتفق الجانبان على أن الروابط الصينية-الروسية المتينة والقوية ستساعد على الحفاظ على التوازن الاستراتيجي العالمي، وتعهدا بتعزيز هذه العلاقات. وقال جيانج يي، الباحث في «الأكاديمية الصينية للعلوم الاجتماعية»، وفقاً لـ «وكالة الأنباء الصينية»، إنه «منذ انتهاء الحرب الباردة، تعاونت الصين وروسيا بشكل جيد، وامتد تأثيرهما في الساحة العالمية». مضيفاً أن مثل هذه العلاقة تحولت إلى قوة إيجابية في تشكيل نظام دولي جديد، وتعزيز الديمقراطية في العلاقات الدولية. وقال يي إنه «في ضوء الأزمة المالية العالمية، وسّعت الصين وروسيا، وكلاهما اقتصادان صاعدان، تعاونهما وتأثيرهما في القطاع المالي العالمي، وأسهمتا في زيادة صوت الدول النامية وحقوقها في النظام المالي الدولي». وأشار يي إلى أن «التعاون المتبادل في الاستثمارات، والتكنولوجيا، والقطاع المالي أصبح المصدر الجديد للنمو». وأضاف أنه من ناحية أخرى، أتاح إنشاء روسيا قرابة ٢٠ منطقة اقتصادية خاصة، وحملتها الجديدة لخصخصة نحو ٩٠٠ شركة مملوكة للدولة فرصاً عظيمة للمستثمرين ومنظمي الأعمال الصينيين، وقال «إن التحديث في روسيا يحتاج إلى أموال، فيما يمكن إضافة الصين والاقتصادات الصاعدة الأخرى إلى قائمة خياراتها إلى جانب الغرب».



كروالانبرور

ماليزيا: الصين لا تشكّل تهديداً لأيّ دولة



ذكر رئيس الوزراء الماليزي، نجيب عبدالرازق، أن ماليزيا لا تنظر إلى وضع الصين كقوة اقتصادية عالمية بصفته تهديداً لأيّ دولة. وقال نجيب، الذي

ألقي خطابه نيابة عنه نائبه، محيي الدين ياسين، في «المنتدى الاقتصادي الصيني العالمي الثاني»: «إننا نعتبر هذا بمنزلة فرصة للعديد من الدول». وأكد نجيب أن الصين شريك تجاري مهم لـ«الآسيان»، وأن اتفاقية التجارة الحرة بين الصين و«الآسيان»، التي دخلت حيز التنفيذ في العام الجاري، وسّعت بصورة ضخمة التجارة والاستثمارات الثنائية. وأضاف نجيب أن الأمر المهم هو أن زيادة واردات الصين من «الآسيان» ساعدت على التخفيف من تأثير «الأزمة المالية العالمية» الأخيرة في دول «الآسيان». وذكر نجيب «أن زيادة الاستهلاك في الصين تعود بالنفع على دول جنوب شرق آسيا، لأنها تزيد من مشترياتها من المنطقة. وبالإضافة إلى دورها كقوة اقتصادية، أصبحت الصين قوة عالمية رئيسية تضطلع بدور قيادي في المجتمع الدولي». وذكر نجيب أن نهوض الصين في العقدين الماضيين حقق أوجه تنمية إيجابية على نحو هائل لمنطقة جنوب شرق آسيا، وقد أبلت ماليزيا بلاءً حسناً في ما يتعلق بالاستفادة من الاستثمارات ونقل التكنولوجيا من الصين. كما قال رئيس الوزراء إن (الصين لم تتأثر على نحو كبير بـ«الأزمة المالية العالمية»، التي ضربت الاقتصادات الأكثر عرضة لها، وإن قوة الصين وآفاقها المستقبلية تعدّ بشير خير للدول في المنطقة، ولا سيما المجاورة).

طهران

ماذا وراء انتقادات «الحرس الثوري» للرئيس نجاد؟



تعرّض الرئيس الإيراني، محمود أحمدي نجاد، لانتقاد غير مسبوق من جانب «الحرس الثوري»، قوة النخبة العسكرية التي تعدّ عادة أقوى مؤيديه. وكرّر مقال كتب بلهجة حادة،

ونشر في **المجلة الشهرية لـ«الحرس**

الثوري»، انتقادات وجهت إلى أحمدي نجاد من جانب أطراف أخرى في المؤسسة الإيرانية، ما يظهر أن محاولات رأب الصدع بين صفوف النخبة الحاكمة في إيران ما زالت متعثرة. ويواجه أحمدي نجاد ومساعدوه المقربون انتقادات من أعضاء البرلمان والنظام القضائي وبعض رجال الدين الأقوياء، لقوله إن البرلمان لم يعد في مركز صنع القرار، وترويجيه للقومية «الإيرانية» بدلاً من الانتماء «الإسلامي». وفي مقال بعنوان «هل البرلمان في مركز صنع القرار أم لا؟» تساءلت مجلة «رسالة الثورة» قائلة «هل يبرر الوجود على القمة الاعتقاد أن أي عمل تقوم به الحكومة صواب بغض النظر عن القانون؟». ودفعت الخلافات المرشد الإيراني الأعلى، علي خامنئي، إلى دعوة جميع أطراف الحكومة لدعم الرئيس، ووصف الحكومة بأنها ناجحة للغاية. وقال خامنئي في أثناء زيارة لمدينة قم المقدسة في الآونة الأخيرة «الوحدة الوطنية أمر مهم للغاية، ويجب تعزيزها مع كل يوم يمر، ومن أجل ذلك أخطب المسؤولين والمواطنين». لكن الانتقادات التي وجهتها مجلة «رسالة الثورة» كانت مشابهة لتلك التي وجهها البرلمان والنظام القضائي ورجال الدين إلى نجاد.

مؤتمر الطاقة السنوي السادس عشر

«عصر النفط: التحديات الناشئة» (٨-١٠ نوفمبر ٢٠١٠)



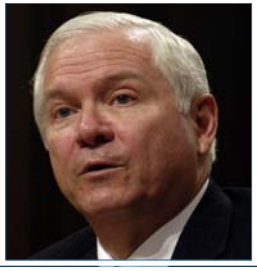
الرعاة





كانبيرا

جيتس: تحركات أمريكا العسكرية في آسيا ليست موجهة ضد الصين



قال وزير الدفاع الأمريكي، روبرت جيتس، أول من أمس، قبل إجراء محادثات بشأن تعميق العلاقات الدفاعية مع أستراليا، إن الجهود العسكرية الأمريكية لتعزيز وجودها في آسيا لا تهدف إلى مواجهة الصين. ونشرت صحيفة أسترالية تقريراً قال إن أستراليا ستمنح الجيش الأمريكي استخداماً موسعاً لقواعدها، ولكن مسؤولاً دفاعياً أمريكياً حذر من أنه لن يتم اتخاذ أي قرار بشأن مثل هذا الاحتمال قبل أشهر على الأقل. وقال جيتس إن مراجعة استراتيجية للوضع العسكري الأمريكي لن تتضمن إقامة أي قواعد جديدة في آسيا. وأردف قائلاً: «للمصحفين قبل وصوله إلى ملبورن» (في ما يتعلق بمراجعة الوضع، فإننا لا نبحث إضافة أي قواعد أو أي شيء، أي قواعد جديدة في آسيا. ولكن نركز بدلاً من ذلك بشكل حقيقي على كيفية تعزيز العلاقة القائمة» وأجرى جيتس محادثات في ملبورن إلى جانب هيلاري كلينتون، وزيرة الخارجية، التي قضت كثيراً من الأسبوعين الماضيين في جولة إقليمية هيمنت عليها المخاوف الأمريكية بشأن الصرامة الصينية مع الدول المجاورة. وتزايد قلق واشنطن وحلفائها في منطقة آسيا والمحيط الهادئ إزاء نيات الصين مع إنفاقها ببذخ على تحديث قواتها العسكرية، وإرسال قواتها البحرية إلى مناطق بعيدة، وتأكيد سيادتها على بحر الصين الجنوبي. وقال جيتس إن الجيش الأمريكي «يبحث سبل تعزيز وجودنا في آسيا، وربما جعل وجودنا أكثر قوة».

سيئول

«حرب العملات» تضعف «مجموعة العشرين» عشية «قمة سيئول»

تواجه الدول الغنية والناشئة في «مجموعة العشرين»، التي تجتمع الخميس والجمعة المقبلين في قمة في سيئول في أجواء من عودة تصعيد «حرب العملات»، صعوبة في استعادة حسّ المصلحة المشتركة الذي قاد ردّها على «الأزمة المالية» قبل عام. ولن يكون قرار «البنك المركزي الأمريكي» (الاحتياط الفيدرالي)، الذي تعرض للسخرية في أوروبا وآسيا لإغراقه الأسواق بمئات مليارات الدولارات، هو الذي سيساعدها على رصّ صفوفها. وقد ردت الصين على ذلك بشدة هذا الأسبوع، معتبرة مع غيرها من الدول، أن عملية الضخ الكثيفة هذه للدولارات في الأسواق سبّبت حالات كبيرة من اختلال التوازن. وهذا الإجراء الذي يفترض به دعم التحسن الاقتصادي الأمريكي، له مفعول آخر أيضاً يكمن في جذب الرساميل إلى الدول الناشئة تحت طائلة زعزعة استقرارها، والتسبب بفقاعات في مجال المضاربات. وأكد جي تيانكي، نائب وزير الخارجية، كبير المفاوضين الصينيين في «مجموعة العشرين»، أن الولايات المتحدة «تدين لنا بتفسير». وحذر من أنها «إذا لم تقم بذلك، فإن الثقة الدولية بالانتعاش والنمو الاقتصادي العالمي قد تعاني سلباً». أما الأوروبيون، فقد طالبوا من جهتهم ببحث هذا الموضوع في سيئول. والجمعة الماضي أوضح مسؤول أوروبي كبير، أن قرار «الاحتياط الفيدرالي الأمريكي»، قد «يبطئ بوضوح في نهاية المطاف التحسن في منطقة اليورو».



مؤتمر الطاقة السنوي السادس عشر «عصر النفط: التحديات الناشئة» (٨-١٠ نوفمبر ٢٠١٠)



الرعاية





ثمة تقليد صيني متزايد يعتمد القوة الناعمة كأداة لتكريس النفوذ، وهو ما يبدو واضحاً في القارة السمراء، حيث ينفذ المهندسون الصينيون حالياً مشروعات بليارات الدولارات لإقامة البنية الأساسية. السؤال المطروح هو: إلى أي حد يمكن أن تسمح الولايات المتحدة للصين بمشاركتها في الساحة الدولية اعتماداً على الدبلوماسية الناعمة؟

المتابع لما يحدث في إفريقيا يمكنه أن يلاحظ تنافساً محتملاً بين الولايات المتحدة والصين، كل بطريقتها، على الاستفادة من الإمكانيات المتزايدة للقارة السمراء. فالجنود الأمريكيون يوجدون في الكونغو حالياً لمساعدة الجيش في إطار مناورات تدريبية مدتها أسبوعان تحت إشراف القيادة الأمريكية في إفريقيا التي أنشئت منذ ثلاثة أعوام. أما الهدف فهو تكريس النفوذ الأمريكي في هذا البلد الغني بالمعادن، الذي يعاني نظاماً سياسياً غير مستقر. أما الصينيون فيوجدون هناك أيضاً، ولكن في شكل خبراء مدنيين لتنفيذ مشروعات إنمائية.

هذا التقليد، كما تقول المجلة، يعني موافقة الصين على الجهود الأمريكية ضمناً، وهو تقليد يتزامن مع مبادرات مماثلة من جانب الدول الغنية مثل اليابان وهولندا.

أحدث أساليب القوة الناعمة ظهوراً في الوقت الحاضر هي المستشفيات العائمة المتقدمة التابعة للبحريتين الأمريكية والصينية. ففي أواخر أغسطس الماضي خرجت «السفينة ٨٦٦» الصينية، وهي نموذج مصغر من سفن «المواساة والرحمة» الأمريكية قبل عشرين عاماً، في أول مهمة كبيرة لها جابت خلالها مياه المحيط الهندي لمدة ثلاثة أشهر كاملة لتقديم المساعدات والرعاية الطبية والتدريب إلى جيبوتي وكينيا وتنزانيا وجزر سيشل وبنجلادش.

وقد بدأت الصين مشروع «السفينة ٨٦٦» قبل خمس سنوات تقريباً، وعقب إعصار تسونامي الذي اكتسح سكان ١١ دولة، وخلف وراءه أكثر من ٢٠٠ ألف قتيل. المأساة استدعت تدخل دول العالم التي أرسلت أطقم الإغاثة والمواد الغذائية والمؤن والتبرعات، وأرسلت الولايات المتحدة أسطولاً من المدمرات الحاملة للمروحيات والأطباء والمساعدات. وكان من بين قطع الأسطول السفينة البرمائية الهجومية «ميرسي» (الرحمة) التي طليت باللون الأبيض. وسرعان ما سارت الصين على الطريق نفسه.

وذكرت مجلة «ذا دبلومات» (٩ نوفمبر الجاري) أن السباق الأمريكي-الصيني على تكريس النفوذ، ليس في القارة السمراء وحدها، وإنما في دول العالم الثالث عموماً، لا يحمل جديداً، ولكن الجديد هو الأسلوب الذي يتبعه كل منافس في تحقيق هدفه. المشهد الحالي في الكونغو يعكس اختلاف الاستراتيجيات بين واشنطن وبكين. فبينما تميل الولايات المتحدة إلى استخدام التعاون العسكري في تحقيق هدفها تفضل بكين عرض مساعدتها الاقتصادية في شكل بناء البنية الأساسية.

وأضافت المجلة أنه برغم تباين الاستراتيجيتين الأمريكية والصينية فإنه كثيراً ما تتقاطعان، ولا سيما عند استخدام سلاح البحرية. فالولايات المتحدة والصين أصبحتا اليوم تتبنيان مهام مزدوجة تجمع بين المساعدات العسكرية والمساعدات الإنسانية، وهي المهام التي يرشحها الخبراء للزيادة بعد انتهاء الجيش الأمريكي من مهمته في العراق وأفغانستان. وحتى قبل اندلاع هاتين الحربين كانت الولايات



واشنطن

«واشنطن بوست»: «البنتاجون» يبحث عن
مقر دائم للقيادة الأمريكية في إفريقيا



ذكرت صحيفة «واشنطن بوست» الأمريكية أن وزارة الدفاع الأمريكية «البنتاجون» بدأت من جديد البحث على نطاق واسع عن مكان للقيادة

الأمريكية العسكرية لإفريقيا التي ما زالت تفتقر إلى مقر قيادة دائم بعد ثلاثة أعوام من تشكيلها. وقالت الصحيفة إن الجنرال كارتر إف هام، الذي عينته إدارة الرئيس باراك أوباما لتولي مهمة القيادة العسكرية الأمريكية في إفريقيا «أفريكوم» أبلغ لجنة الخدمات المسلحة في «مجلس الشيوخ»، الأسبوع الماضي، أنه سوف سيشرع في البحث عن مقر. وأشارت إلى أن القيادة تتخذ من شتوتجارت بألمانيا مقراً لها بشكل مؤقت، لأن الدول الإفريقية تعارض بشدة اتجاه واشنطن إلى توسيع الوجود العسكري الأمريكي في القارة الإفريقية. ونقلت الصحيفة عن الجنرال هام قوله أمام اللجنة: «أعتقد أنه يتعين عليّ أن أباشر ذلك وإن كانت أحد الخيارات تتمثل في نقل مقر قيادة أفريكوم وأفرادها التي يبلغ عددهم نحو ١٥٠٠ وظيفة إلى الولايات المتحدة، حيث يرى النواب البرلمانيون «الموقع نعمة بالنسبة إلى مناطقهم». وأضاف هام «أحد الاحتمالات تتمثل في ولاية فيرجينيا الغربية التي يتشبه مسؤولون في الولاية بها كجائزة ترضية مقابل الخسارة المتوقعة لقيادة القوات المشتركة الأمريكية». وأضافت الصحيفة أن خطوة لخفض التكلفة أعلنها وزير الدفاع روبرت جيتس في أغسطس الماضي تتمثل في التخطيط لإغلاق قيادة القوات المشتركة التي تتخذ من «نورفولك» مقراً لها وتوظف نحو ٦ آلاف عامل ومتعهد حكومي.

سيئول

بيونج يانج تجهز صواريخ
والصين ستساعد في ضمان السلام بين الكوريتين

ذكرت وكالة «يونهاب» الكورية الجنوبية للأخبار، أمس، أن كوريا الشمالية نصبت صواريخ أرض-أرض على منصات إطلاق في البحر الأصفر، في الوقت الذي بدأت فيه الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية مناورات عسكرية مشتركة، وقالت الصين إنها ستحاول ضمان السلام. مضيفة أن الرئيس الكوري الجنوبي، لي ميونج باك، قال لوفد صيني يزور بلاده إن على بكين الحليفة الوحيدة لكوريا الشمالية التي تحجم تقليدياً عن انتقاد نظامها بذل المزيد من الجهد للمساعدة. موضحة أن قصر الرئاسة في



كوريا الجنوبية ووسائل إعلام صينية قالت إن الصين التي اتفقت مع كوريا الجنوبية على أن الوضع مثير للقلق ستحاول منع تدهوره. وذكرت وكالة

«يونهاب» أيضاً أن كوريا الشمالية حركت صواريخ أرض-جو قرب خطوط المواجهة بعد أيام من قصف جزيرة كورية جنوبية صغيرة ما أدى إلى سقوط أربعة قتلى. ولفتت الوكالة النظر إلى أن وزارة الدفاع الكورية الجنوبية نصحت الصحفيين بمغادرة جزيرة «يونبيونج» لأن الوضع سيئ. وأن الكثير من السكان الذين تمّ إجلاؤهم في وقت سابق قالوا إنهم لا يريدون العودة. ونقلت وكالة «يونهاب» الكورية الجنوبية للأخبار عن مسؤول كبير في وزارة المالية قوله إن سيئول تتوقع تذبذب الأسواق المالية لتستقرّ على المدى القريب ما لم تقم كوريا الشمالية بالمزيد من الاستفزازات. وقال مسؤول في القوات الأمريكية في كوريا الجنوبية إن حاملة الطائرات التي تعمل بالطاقة النووية «جورج واشنطن» انضمت إلى المناورات التي تستمر أربعة أيام.

سنغافورة

سيئول

الصين وسنغافورة تجريان تدريبات مشتركة لمكافحة الإرهاب

لجنة في الأمم المتحدة تبني قراراً ينتقد انتهاك حقوق الإنسان في كوريا الشمالية

ذكرت «شبكة أخبار آسيا» أن قوات أمن سنغافورة والصين العسكرية المسلحة بدأتا تدريباً مشتركاً لهما هو الثاني من نوعه لمكافحة الإرهاب السبت الماضي. وتركز مناورات التعاون لعام ٢٠١٠ على عمليات الأمن الخاصة بمكافحة الإرهاب، خلال انعقاد أحداث دولية كبرى كالمؤتمرات والألعاب الرياضية. ويشترك ما يقرب من ٦٠ جندياً من القوات المسلحة السنغافورية و٨٦ جندياً من الجيش الصيني في هذا التدريب، الذي يستغرق تسعة أيام، وفقاً لشبكة الأخبار، ويضم ندوات وتدريبات على التخطيط ومناورات لرد الفعل. ويمثل الجيش الصيني في هذا



التدريب أفراد من مقر قيادة الجيش وقيادة بكن العسكرية وحامية بكن وفوج الدفاع الكيميائي في قيادة بكن العسكرية سوف يتدربون مع أفراد

من قوة الدفاع الشعبية الثانية للقوات المسلحة السنغافورية ومركز قيادة فرقة المشاة السنغافورية الأولى ومجموعة الدفاع الكيماوي والبيولوجي والإشعاعي والتفجيري، وقوة التدخل الطبي والشرطة العسكرية للقوات المسلحة السنغافورية. وأضافت الشبكة أنه قد أعلن افتتاح التدريبات رسمياً البريجادير جنرال تيو جينج سيونج، قائد قوة الدفاع الشعبية الثانية للقوات المسلحة السنغافورية، والميجور جنرال قاو جيان قوه، نائب رئيس الأركان للقيادة العسكرية لبكين. وفي كلمة ألقاها في حفل افتتاح تدريبات التعاون لعام ٢٠١٠، رحب تيو بقوات الجيش الصيني في سنغافورة. وقال معترفاً بإمكانات الصين في الإسهام في الأمن الإقليمي، «إن سنغافورة ترحب بالتبادلات الدفاعية المستمرة للصين وتفاعلها مع منطقتنا على المستويات الثنائية ومتعددة الأطراف، الأمر الذي سوف يساعد على تعزيز التعاون وتحقيق تفاهم أفضل بين جيوش المنطقة».



قالت وزارة الخارجية الكورية الجنوبية، السبت الماضي، إن لجنة تابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة تبنت قراراً ينتقد انتهاك حقوق الإنسان في كوريا الشمالية، معبرة

عن قلقها الكبير من وضع حقوق الإنسان في كوريا الشمالية وطالبت النظام الكوري الشمالي بالتوقف عن انتهاك حقوق مواطنيه. وتم تبني القرار الذي دعمته كوريا الجنوبية بصورة مشتركة يوم الجمعة الماضي، في اللجنة الثالثة من الجمعية بموافقة ١٠٣ أصوات مقابل معارضة ١٨ صوتاً مع امتناع ٦٠ صوتاً، طبقاً لما قالته الوزارة في بيان لها. وتبنت الجمعية مثل هذه القرار حول ظروف حقوق الإنسان لكوريا الشمالية منذ عام ٢٠٠٥. وقال القرار إن الجمعية العامة تعبر عن قلقها الكبير وسط وجود أنباء تشير إلى انتهاكات منتظمة ضد الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية، الاجتماعية والثقافية في كوريا الشمالية. وتشمل القائمة الطويلة من انتهاكات الحقوق المذكورة في قرار الأمم المتحدة، التعذيب والمعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة أو العقوبة، أو تنفيذ الإعدام المعلن، والاحتجاز التعسفي خارج نطاق القضاء وغيرها. ويدعو القرار بشدة كوريا الشمالية إلى الاحترام الكامل لكل حقوق الإنسان والحريات الأساسية والإنهاء الفوري للانتهاكات المنتظمة ضد حقوق الإنسان. وعلى وجه الخصوص، عبر قرار هذا العام عن الآمال في أن تقوم الكوريتان بترتيبات ضرورية للم شمل الأسر المشتتة بحجم كبير وبصورة دورية. من ناحية أخرى، قال نائب السفير الكوري الشمالي لدى الأمم المتحدة، باك توك هون، إنه يرفض القرار بصورة حازمة، واصفاً ذلك بأنه وثيقة غير قانونية تم إيجادها من قبل الولايات المتحدة ومؤيديها، طبقاً لتقارير الأخبار.

افتتاح القمة الاقتصادية لـ «منتدى آسيا-المحيط الهادئ»

افتتحت «قمة المنتدى الاقتصادي لآسيا-المحيط الهادئ» (أبيك)، أمس، في يوكوهاما قرب طوكيو بحضور ممثلين عن ٢١ اقتصاداً في المنطقة، بينها الولايات المتحدة والصين واليابان. وافتتح رئيس الوزراء الياباني، ناوتو كان، الاجتماع الذي سيستمر يومين، وسيكون تحرير المبادلات الاقتصادية بين ضفتي المحيط الهندي الموضوع الرئيسي للمناقشات التي تنتهي بعد ظهر اليوم الأحد. وكان الرئيس الأمريكي، باراك أوباما، قد دافع قبل انطلاق القمة عن السياسة الاقتصادية للولايات المتحدة وجهوده لتنشيط الانتعاش الاقتصادي، وجاءت تصريحات أوباما غداة قمة «مجموعة العشرين» التي تعرّضت فيها الولايات المتحدة لانتقادات حادة. وقال أوباما إنه لم يكن يوماً واثقاً كما هو اليوم بالتوجهات الاقتصادية الأمريكية، وأضاف إن قادة الدول الغنية والناشئة في «مجموعة العشرين»، الذين اجتمعوا الخميس والجمعة الماضيين في سيئول، أكدوا تصميمهم على مواصلة التركيز على النمو العالمي. وانتقدت دول عدة في «مجموعة العشرين»، خاصة ألمانيا والصين، أكبر دولتين مصدرتين في العالم، في سيئول، القرار الأخير لـ «الاحتياطي الفيدرالي» الأمريكي ضخّ ٦٠٠ مليار دولار في الأسواق المالية. وبرّر «الاحتياطي الفيدرالي» القرار بضرورة تشجيع الانتعاش الأمريكي، لكن القرار اعتبر وسيلة لإضعاف الدولار من أجل تشجيع الصادرات الأمريكية وتهديداً للاستقرار المالي العالمي.



«صندوق النقد الدولي» سيرفع حصة الصين من (٣,٧٢٪) إلى (١,٣٩٪)

أعلن «صندوق النقد الدولي»، يوم الجمعة الماضي، أن حصة الصين في تمويل الصندوق سترتفع من ٣,٧٢٪ حالياً إلى ٦,٣٩٪. وعمّم «صندوق النقد الدولي» هذا القرار، الذي اتخذه مجلس إدارته في الخامس من نوفمبر الجاري، بعد قمة الدول الغنية والصاعدة في «مجموعة العشرين»، التي انتهت يوم الجمعة الماضي في سيئول. وقد حدّدت القمة حصص أهم ٢٠ دولة عضو في «صندوق النقد الدولي». وأيد رؤساء دول وحكومات «مجموعة العشرين» علناً، يوم الجمعة الماضي، إصلاحاً للحصص ولـ «صندوق النقد الدولي» يفترض أن يؤدي إلى «تمثيل أكبر للأسواق الدينامية الصاعدة والبلدان في طور النمو». وتعتبر الصين، الممثلة بنسبة لا تعكس حجمها الفعلي بعد سنوات من النمو الاقتصادي الضخم، الرابع الأكبر من هذا الإصلاح. وبهذا، تنتقل الصين من المركز السادس على لائحة أهم دول «صندوق النقد الدولي» إلى الثالث، خلف الولايات المتحدة (١٧,٤١٪ من الحصص) واليابان (٦,٤٦٪)، وأمام ألمانيا (٥,٥٩٪) وفرنسا وبريطانيا (٤,٢٣٪ لكل منهما). وستنتقل حقوق التصويت التي تملكها الصين، التي يتم احتسابها على قاعدة مختلفة من ٣,٦٥٪ حالياً إلى ٦,٠٧٪. إلا أن هذا التغيير لن يكون فعلياً على الفور، إذ لا تزال المصادقة عليه من جانب مجلس الحكام مطلوبة لسريانه في الأسابيع المقبلة، حيث يتمثل مجمل الدول الـ (١٨٧) الأعضاء. ثم يتوجب إقراره على المستوى الوطني، من جانب ١١١ بلداً على الأقل تمثل على الأقل ٦٠٪ من حقوق التصويت. وهذه العملية قد تستغرق سنوات عدة.

كندا تطلق مباحثات اتفاق تجارة حرة مع الهند

أعلن قادة من كندا والهند مؤخراً أن البلدين أطلقا رسمياً مفاوضات حول اتفاق شامل للتجارة الحرة. وأعلن رئيس الوزراء الكندي، ستيفن هاربر، ونظيره الهندي، مانموهان سينج، إطلاق هذه المباحثات الرسمية على هامش قمة «مجموعة العشرين» في كوريا الجنوبية، ليصلا بذلك إلى مرحلة الذروة في سنوات من الاتفاقيات التجارية الأولية والمحادثات الاستكشافية. وصرح هاربر للصحفيين «سيكون لذلك فائدة كبيرة لبلدنا، وسيكون له أهمية خاصة على نحو واضح لمجتمع الأعمال الهندي-الكندي. كما يعدّ معلماً رئيسياً في العلاقة بيننا، ويدلّ على زيادة التعاون بيننا». وأجرت الدولتان دراسة في وقت سابق من العام الحالي توصّلت إلى أن اتفاق تجارة حرة واسع النطاق سيزيد الناتج السنوي لكل دولة بنحو ٥,٩ مليار دولار، وسيعزّز التجارة الثنائية بنسبة ٥٠٪. وبلغ حجم التجارة البينية بين الدولتين ٤,١ مليار دولار عام ٢٠٠٩، وهو أعلى مستوى للتجارة على الإطلاق بينهما، لكنه لا يزال منخفضاً مقارنة بحجم العلاقات التجارية بين كندا ودول أخرى. وبلغ حجم الاستثمارات الكندية في الهند ٥٩٦ مليون دولار فقط عام ٢٠٠٩. وكانت العلاقات بين كندا والهند، التي أصبحت على نحو سريع ثالث أكبر اقتصاد في العالم، كانت دوماً وديةً للغاية. وكانت كندا مترددة في الاقتراب أكثر من دولة منخرطة في أنشطة نووية. بيد أن الدولتين وقّعتا اتفاقية نووية في يونيو الماضي، وهو اتفاق وصفه سينج بأنه «تحول في العلاقة بيننا».

الاقتصاد البرازيلي يوجد وظائف جديدة لعاشر شهر على التوالي

أوجد الاقتصاد البرازيلي وظائف جديدة للشهر العاشر على التوالي في أكتوبر الماضي، وهو ما يؤكد النمو القوي في سوق صاعد يجتذب الاستثمارات بينما تواجه معظم الاقتصادات المتقدمة مشكلات. وقالت وزارة العمل إن اقتصاد البرازيل أضاف ٢٠٤ آلاف وظيفة جديدة في أكتوبر الماضي بعدما أوجد ٢٤٧ ألف وظيفة في سبتمبر الماضي. ووفقاً لمسح أسبوعي لـ «البنك المركزي»، فإن سوق العمالة المتقدمة هي محرك رئيسي للنمو الاقتصادي من المتوقع أن ينمو بنسبة ٧,٦٪ هذا العام. وجعل الرئيس البرازيلي المنتهية ولايته، لولا دا سيلفا، من زيادة الوظائف أولوية. وسجل معدل البطالة في البرازيل أدنى مستوى له على الإطلاق في سبتمبر الماضي. ومن المنتظر أن تصدر بيانات البطالة لشهر أكتوبر الماضي الأسبوع المقبل، ويتوقع بعض الخبراء الاقتصاديين أن يسجل معدل البطالة مستوى قياسياً منخفضاً جديداً.



ثلاث جمهوريات سوفيتية سابقة تنفق على تنسيق السياسات الاقتصادية

وقّعت روسيا وروسيا البيضاء وكازاخستان، أول من أمس، اتفاقية لتنسيق سياساتها الاقتصادية، وهي خطوة رئيسية في مسعاها إلى إنشاء منطقة للتجارة الحرة في عام ٢٠١٢. وصرحت مصادر حكومية أن الاتفاقية بين أعضاء الاتحاد الجمركي تشمل نهجاً مشتركاً في السياسات المتعلقة بالديون وأسعار الصرف والتضخم. وقالت الحكومة الروسية إن رؤساء مجالس الوزراء في الدول الثلاث وقعوا الاتفاقية الاقتصادية في أثناء اجتماع في مينسك، تم خلاله كذلك توقيع وثائق بشأن الهجرة والحصول على الخدمات الاحتكارية للموارد الطبيعية أيضاً. والاتفاقات التي وقعت أول من أمس بين بضعة اتفاقات يجري التفاوض عليها لتشكيل منطقة اقتصادية مشتركة تشمل الدول الثلاث في عام ٢٠١٢. وتسعى روسيا -صاحبة أكبر اقتصاد في الدول الثلاث- بشكل حثيث إلى إقامة الاتحاد الجمركي بعد أن نفذ صبرها في مسعاها إلى الانضمام إلى «منظمة التجارة العالمية».



هل نفوز «سي ٩١٩» في التحدي مع «أيرباص» و«بوينج»؟

دخلت الصين عالم المنافسة في قطاع صناعة طائرات الركاب التجارية مع تقديمها طائرة «سي ٩١٩» التي يتوقع مراقبون أن تشكل منافسة حقيقية لعملاقي إنتاج الطائرات «بوينج» الأمريكية، و«أيرباص» الأوروبية. وطائرة «سي ٩١٩»، التي صنعتها شركة الطائرات التجارية الصينية «كوماك» المملوكة للدولة، تتميز بممر واحد وصفيّ مقاعد، وصممت لتنافس «أيرباص آي ٣٢٠»، و«بوينج ٧٣٧»، وقد أزيح الستار عنها رسمياً في «معرض تشوهاي» جنوب الصين يوم ١٦ نوفمبر الجاري. وقد بدأت أوامر الشراء تصل بالفعل إلى شركة «كوماك» مع ١٠٠ طلب من أربع شركات طيران صينية محلية، بالإضافة إلى شركة «جنرال إلكتريك» لخدمات الطيران الأمريكية، وتتوقع الشركة بيع أكثر من ٢٠٠٠ طائرة «سي ٩١٩» عالمياً على مدى السنوات العشرين المقبلة.

الصين تعزز علاقاتها بأنجولا (ثاني أكبر منتج للنفط في إفريقيا)

بدأ نائب الرئيس الصيني، شي جين بينج، زيارة لأنجولا الغنية بالنفط يوم الجمعة الماضي، قائلاً إنه يعتقد أن العلاقات مع أكبر شريك تجاري إفريقي لبلاده سيجري تعزيزها. وقالت «وكالة أنباء الصين الجديدة» (شينخوا) إن شي سيعقد في ثاني محطة في جولته الإفريقية، التي تشمل أربع دول، محادثات مع الرئيس الأنجولي، خوسيه إدواردو دوس سانتوس، وإن زيارته تهدف إلى تحسين التعاون المشترك بين البلدين. ونقلت «شينخوا» عن شي قوله «أعتقد، وبفضل الجهود من الجانبين كليهما، فإن العلاقات الصينية-الأنجولية ستواصل السير إلى مستوى أعلى». ووصل شي -الذي ينظر إليه على أنه الرئيس القادم للصين- إلى أنجولا، قادماً من جنوب إفريقيا بعد زيارة استمرت ثلاثة أيام لأكثر اقتصاد في إفريقيا، بهدف تأمين حاجات الصين من المعادن لمواكبة نموها السريع. وأنجولا هي أكبر منتج للنفط في إفريقيا بعد نيجيريا، ولها علاقات قوية بالصين منذ عقود. وقال السفير الصيني لدى أنجولا، تشانج بولون، إن الصين قدّمت قروضاً إلى أنجولا تصل إلى ٤,٥ مليار دولار منذ انتهاء حرب أهلية مدمرة استمرت ٣٠ عاماً في عام ٢٠٠٢. وقال تشانج إن التجارة الثنائية بين الصين وأنجولا من المتوقع أن تصل إلى ٢٠ مليار دولار هذا العام، وهي زيادة كبيرة على ما كانت عليه في عام ٢٠٠٩. وأضاف أن خطط أنجولا لتقليل اعتمادها على النفط يمكن أن توجد مجالاً أوسع لتحسين العلاقات، حيث ترى الصين إمكانات في مجالات الزراعة والصناعات الخدمية والبنية التحتية والطاقة المتجددة.



الهند وأمريكا تسعيان إلى تحسين العلاقات الدفاعية خلال زيارة أوباما

حين يصل الرئيس الأمريكي، باراك أوباما، إلى الهند سيواجه تحدياً رئيسياً، هو تعزيز العلاقات الدفاعية مع نيودلهي. وتشهد العلاقات تحسناً برغم وجود شكوك سياسية بشأن الانسحاق وراء المصالح الأمريكية.

في منطقة تخوض فيها واشنطن حرباً وتبحث عن سبل لاحتواء صعود نجم الصين. وتبرز الاتفاقيات الدفاعية، التي تريد واشنطن أن توقعها الهند، بعض هذه التحديات. إحدى هذه الاتفاقيات اتفاق الدعم اللوجستي الذي يسمح للجيش الأمريكي باستخدام منشآت هندية لعمليات مثل إعادة التزود بالوقود. ويخشى الهنود أن تُستخدم بلدهم كمنصة لشن عمليات عسكرية في المنطقة.

وينبغي توقيع اتفاقين آخرين أيضاً كما تقضي القوانين الأمريكية المحلية بشأن نقل تكنولوجيا دفاع أمريكية حساسة. وتخشى الهند أن يفرض على جيشها اطلاع الولايات المتحدة على معلومات سرية.

وقال مسؤول في وزارة الدفاع لـ «رويترز»: «تتطلب هذه الاتفاقيات مشاورات أوسع. سيكون لها تبعات متباينة».

وبعد أن كانت كل من الولايات المتحدة والهند تنتمي إلى جبهة مختلفة إبان الحرب الباردة بدأت العلاقات بينهما تشهد تحسناً قبل عقد تقريباً وجاء التحول النموذجي باتفاق نووي مدني في عام ٢٠٠٨ سعى من خلاله الرئيس الأمريكي آنذاك، جورج بوش، إلى إنهاء عزلة الهند النووية. ويظهر التوافق المتنامي في العلاقات الدفاعية بموافقة الهند على شراء معدات عسكرية أمريكية بقيمة نحو عشرة مليارات دولار في صفقات أبرمت بين الحكومتين في العامين الأخيرين.

وأجرت الولايات المتحدة مناورات عسكرية مع الهند أكثر من أي دولة أخرى. وارتفع حجم التجارة بين الجانبين إلى ما يقرب من ٥٠ مليار دولار من خمسة مليارات دولار فقط في عام ١٩٩٠. كما كان رئيس وزراء الهند أول ضيف رسمي تستقبله إدارة أوباما في العام الماضي.

وتريد الهند تأكيدات من واشنطن أن تتعامل معها كشريك تجاري بشكل جديّ وألا تضحي بالمصالح الهندية فيما تسعى إلى دعم غريماتها باكستان في حربها ضد إسلاميين متشددين وفي إطار صفقات مع الصين.

يعتقد خبراء ومحللون أن إحدى أولويات زيارة الرئيس أوباما للهند هي الاتفاق على عقود بمليارات الدولارات لتحديث الجيش الهندي المزود بأسلحة معظمها روسية وترجع إلى حقبة الحرب الباردة حين كانت هناك شراكة بين البلدين. وتشمل طلبات الشراء صفقة قيمتها ١١ مليار دولار لشراء ١٢٦ طائرة قد تعود بالفائدة على الشركتين الأمريكيتين «بوينج» و«لوكهيد مارتن». كما تتنافس على الصفقة شركات «داسو» الفرنسية و«ميج» الروسية و«ساب» السويدية و«يوروفايتر تايفون».

ولكن واشنطن تواجه سلسلة من العقبات، من بينها مخاوف هندية من أن تتورط بشكل أوسع مع الجيش الأمريكي نتيجة توقيع الهند اتفاقيات دفاع ضرورية لإبرام صفقات أسلحة أمريكية.

وسعى رئيس الوزراء، مانموهان سينج، إلى التعاون مع واشنطن خلال السنوات الست الماضية التي أمضاها في السلطة، إلا أن كثيرين في حزبه (المؤتمر) وحلفاءهم في البرلمان يترددون في تأييد الاتفاقيات التي تنتظر التوقيع منذ ما يزيد على ثلاثة أعوام.

وقال سيدھارت فاراداراجان، محرر الشؤون الاستراتيجية في صحيفة «هندو نيوزبيير» في دلهي «تزن الهند الأمور لتري إذا ما كانت جميع هذه الاتفاقيات تهدف إلى إتاحة مجال أوسع للمناورة للقوات الأمريكية في المنطقة».

وأضاف «ثمة عدم تطابق لتوقعات (الطرفين) لهذه العلاقة. تريد الهند النظر إلى مبيعات الأسلحة كعلاقة تجارية بينما تسعى الولايات المتحدة إلى خصوصية في الشراكة»، مشيراً إلى رغبة أمريكية في جعل الجيش الأمريكي عنصراً نشطاً في التوسع الاستراتيجي في المنطقة. وذكر تقرير لمؤسسة «كيه بي إم جي» أن الشكوك بشأن الاتفاقيات «عقبات» أمام الحفاظ على زخم العلاقة.

ولا يتمثل التحدي الذي يواجه أوباما في الفوز بعقود بل في تحسين العلاقات لتصبح شراكة عسكرية طويلة الأمد



سيئول

سيئول تراهن على «قمة العشرين» لجذب الشركات الأجنبية



بالنسبة إلى جيل عاش في مدينة استضافت دورة للألعاب الأولمبية، ونهائيات كأس العالم لكرة القدم، ربما من غير المتوقع أن يسبب اجتماع دولي للسياسيين وزعماء الأعمال ضجة كبيرة. لكن الحال هكذا في سيئول بسبب «قمة مجموعة العشرين»،

التي تعقد هذا الأسبوع، حيث تنظر سيئول إلى الاجتماع المقبل، الذي يضم زعماء أكبر ٢٠ اقتصاداً في العالم، بصفته فرصة مثالية لإظهار المدينة في ثوب جديد، برغم أن الإثارة ليست مثلما كانت عليه الحال عندما استضافت أكبر حدثين رياضيين في العالم في عامي ١٩٨٨ و ٢٠٠٢. وفي الأشهر القليلة الماضية كانت سيئول تضع اللمسات الأخيرة على عملية تحميل تكلفت مليارات عدّة من الدولارات، فقد أعيد رصف الشوارع، ووضعت أحواض الزهور على طول الطرق. كما تغطي لافتات عملاقة عشرات المباني في المدينة. ووصفت عملية تغيير وجه سيئول بأنها «معجزة على الهان»، نسبة إلى النهر الذي يمر عبر العاصمة. وبدأت العملية في الستينيات والسبعينيات في أثناء فترة من النمو الاقتصادي والصناعي السريع. ويعكف أوه سي-هون، السياسي الهادئ، الذي أعيد انتخابه رئيساً لبلدية سيئول مؤخراً، على إنجاز «المعجزة الثانية» بجعل المدينة، التي يبلغ عمرها ٦٠٠ عام، مركزاً اقتصادياً، ومقصداً سياحياً رئيسياً في شمال شرق آسيا. وقال لـ «رويترز» في مقابلة «ندخل في القرن الحادي والعشرين مرحلة لا تشهد تنافساً بين الدول فحسب، وإنما بين المدن أيضاً».

طوكيو

رؤية يابانية حول تصدير المعادن الثمينة الصينية

المعادن النادرة هي موارد ثمينة لا غنى عنها في صناعة المنتجات عالية التقنية. وفي يوليو من هذا العام كشفت الحكومة الصينية النقاب عن خطة لخفض صادراتها من المعادن النادرة هذا العام بنسبة ٤٠٪ عن مستوى العام الماضي. وفي يوم الثلاثاء الماضي أعلنت أنها ستجري المزيد من الخفض في صادراتها من المعادن النادرة العام المقبل، الأمر الذي يزيد القلق من آثار ذلك في الصناعات عالية التقنية اليابانية، التي لا يمكنها أن تستغني عن المعادن النادرة. ويقول هيكارو هيرانوما، الباحث في «مؤسسة طوكيو للبحوث ودراسات السوق»، عن الوضع الحالي لإنتاج المعادن النادرة على مستوى العالم، إن الصين تنتج نحو ٩٠٪ من مجمل الإنتاج العالمي. وهي تعتزم إعلان حصص التصدير للعام المقبل في نهاية هذا العام. وتهدف الصين إلى رفع قيمة المعادن النادرة من خلال إخطار العالم بأنها ستخفض إمداداتها. وبما أنها أعلنت خطة الخفض في مرحلة باكرة، في يوليو الماضي، فإن رد فعل السوق تمثل في زيادة أسعار المعادن النادرة. هناك سبب آخر، وهو أن الصين منتجة ومستهلكة كبيرة للمعادن النادرة في آن واحد. ففي عام ١٩٩٩ بلغ مجمل استهلاك الصين من المعادن النادرة نحو سبعة آلاف طن، ولكنه وصل إلى ٧٠ ألفاً في عام ٢٠٠٨. لذا يعتقد أن الصين اختارت أن تعطي الأولوية لتخصيص المعادن النادرة الثمينة لإشباع الطلب المحلي بدلاً من التصدير. وعن الكيفية التي يجب أن يتصرف بها المجتمع الدولي، بما فيه اليابان، لمواجهة هذا الوضع، يقول هيكارو، إنه ليس وضعاً جيداً أن تحتكر دولة واحدة إنتاج المعادن النادرة، وهو ما سيمهد الطريق لطرح الموضوع للنقاش مستقبلاً ضمن أطر دولية مثل «منظمة التجارة العالمية».

مؤتمر الطاقة السنوي السادس عشر

«عصر النفط: التحديات الناشئة» (٨-١٠ نوفمبر ٢٠١٠)

المجلس الوطني للإعلام
National Media Council

الرعاية

United Arab Emirates
Ministry of Energy



الإمارات العربية المتحدة
وزارة الطاقة



الولايات المتحدة تجري تحقيقاً ضخماً في جرائم استفادة من أسرار مالية

تضع السلطات الأمريكية للمسعات الأخيرة على تحقيق ضخم في جريمة استغلال أسرار مالية يمكن أن تكون الأكبر في تاريخ البلاد لتبدأ إثره ملاحقات قضائية يمكن أن ترزعزع الوضع المالي الأمريكي الذي بالكاد بدأ يتعافى من الأزمة، وفقاً لصحيفة «وول ستريت جورنال». وبعد الانتهاء من التحقيق الذي بدأ منذ ثلاث سنوات بات بإمكان القضاء الأمريكي و«مكتب التحقيقات الفيدرالي» (إف بي آي) و«مكتب البورصة الأمريكية» المباشرة بالملاحقات القضائية قبل نهاية العام، كما أكدت الصحيفة السبت الماضي نقلاً عن مصادر قريبة من الملف. وفي ما يمكن أن يكون أكبر تحقيق في جرائم استغلال أسرار مالية في تاريخ الولايات المتحدة. يشمل التحقيق العشرات من المستشارين الماليين والمحللين والمصرفيين الاستثماريين والعاملين في «صناديق التحوط» الذين يمكن أن يكونوا السبب في جني عشرات ملايين الدولارات من الأرباح غير المشروعة من خلال كشف أو استغلال معلومات سرية يفترض ألا يعلمها أحد غيرهم عن شركات مسجلة في البورصة. ويسعى المحققون خاصة إلى معرفة إذا ما كان مصرفيون في «جولدمان ساكس»، الذي يُعدّ من أكبر بنوك الاستثمار في «وول ستريت»، كشفوا عن معلومات سرية تتعلق بعمليات دمج في قطاع الصحة لمستثمرين حققوا منها أرباحاً كبيرة. ولم يعلق مكتب وزارة العدل في نيويورك و«مكتب التحقيقات الفيدرالي» و«جولدمان ساكس» على هذه المعلومات. وقالت الصحيفة إن التحقيق يمكن أن يفضح «ثقافة إفشاء أسرار في الأسواق المالية الأمريكية، بما في ذلك أساليب جديدة لتسريب المعلومات السرية إلى متعاملين في البورصة عبر خبراء مرتبطين بقطاعات أو مؤسسات خاصة». ومن بين المؤسسات المستهدفة يبحث المحققون في ممارسات «بريماري جلوبال ريسرتش» وهو مكتب في كاليفورنيا يعمل على إيصال المستثمرين الراغبين في الحصول على معلومات عن قطاعي التكنولوجيا والصحة إلى خبراء يعملون في هذين القطاعين. وتأتي هذه القضية بعد عام من قضية صندوق التحوط «جاليون»، الذي اتهم مؤسسه راج راجاراتنام باستغلال معلومات سرية لجنّي ٢٠ مليون دولار من الأرباح في البورصة. ومن المقرر أن يحاكم راجاراتنام قريباً مع موظفة سابقة تدعى دانيال شيسي تؤكد براءتها. وقد حكم بالفعل على مارك كرلاند، وهو مؤسس صندوق استثمارات عالية المخاطر كان تابعاً في وقت سابق لـ «بنك بير ستيرنز» ثم لـ «جي بي مورجان تشيز» بالسجن ٢٧ شهراً، في إطار هذه القضية المتهم فيها أيضاً موظفون كبار في «أنتيل واي بي إم» و«ماكينسي». كما يخضع مدير سابق في «جولدمان ساكس» يدعى راجات كويتا للتحقيق. وفي مثال آخر على هذا النوع من الأعمال أوقف طبيب فرنسي يدعى إيف بن حمو مطلع نوفمبر الماضي في الولايات المتحدة لاتهامه بقبول تعيينه مستشاراً من قبل صندوق تحوط لكي يكشف للآخر معلومات سرية حول تجارب إكلينيكية كان يشرف عليها لحساب مصنع التكنولوجيا الصحية «هيومان جينوم ساينس». وإذا أطلقت الملاحقات القضائية، فإن ذلك قد يشكل ضربة قاسية جديدة للاقتصاد الأمريكي الذي ما كاد يتعافى من الأزمات المالية لعامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩. وفي حال وجه الاتهام لـ «جولدمان ساكس»، فإن سمعته ستزداد سوءاً بعد اتهامه هذا العام بالفعل بخداع مستثمرين بالتواطؤ مع صندوق تحوط بهدف تحقيق أرباح من سوق القروض العقارية عالية المخاطر.

رئيس وزراء الهند يأمل تحقيق نمو يصل إلى

١٠٪ ابتداء من العام المقبل

قال مانموهان سينج، رئيس وزراء الهند، أول من أمس (السبت)، إنه يتوقع عودة ثالث أكبر اقتصاد في آسيا إلى نمو دائم يتراوح بين ٩٪ و ١٠٪ ابتداء من السنة المالية ٢٠١١-٢٠١٢ فصاعداً. وقال سينج في كلمة في العاصمة الهندية أيضاً، إنه يتعيّن على الهند الاستثمار في البنية الأساسية إذا كانت تتوقع الوصول إلى نمو يبلغ ١٠٪ من إجمالي الناتج المحلي.



مستشار لـ «المركزي الصيني»: ينبغي تشديد السياسة النقدية

قال شيا بين، مستشار «لجنة السياسة النقدية» بـ «بنك الصين المركزي»، إنه ينبغي للصين تشديد السياسة النقدية للحدّ من السيولة، على أن تتخذ المزيد من الإجراءات العام المقبل. وصرّح في حديث لموقع شهير للأخبار الاقتصادية نشر في ساعة متأخرة من مساء أول من أمس (السبت): «ينبغي أن نجد وسائل لسحب السيولة واتباع سياسة نقدية متقشفة وحصيفة مناسبة». وأضاف شيا أن حقيقة وجود سيولة كبيرة هي أحد الأسباب الرئيسية للارتفاع الأخير في نسبة التضخم. وصعدت نسبة التضخم في الصين لأعلى مستوى في ٢٥ شهراً عند ٤,٤٪ في أكتوبر. ولا يملك شيا سلطة اتخاذ القرار بوصفه مستشاراً لـ «البنك المركزي»، ولكنه يدلي برأيه في عملية صنع القرار. ويوم الجمعة الماضي أعلن «بنك الشعب» الصيني أنه سيرفع الاحتياطي الإلزامي بواقع ٥٠ نقطة أساس وهو خامس إعلان من نوعه العام الجاري لسحب السيولة الزائدة في النشاط الاقتصادي.





حتى لا تتضرر مصالحها: المحللون يطالبون الصين بالتزام العقوبات الدولية ضد إيران

يرى محللون أن الصين تكتفي بإعلان التزامها تطبيق العقوبات الدولية ضد إيران من دون تطبيق هذا الالتزام على الأرض. فالشركات الصينية ما زالت تزود إيران بالأجهزة الخاصة بالبرنامج النووي والصواريخ. والاستمرار في هذه السياسة يعني امتلاك إيران أسلحة نووية، أي مزيداً من عدم الاستقرار في الشرق الأوسط.

مع إيران تنعكس سلباً أيضاً على علاقة بكين بروسيا التي تعارض امتلاك إيران أسلحة نووية، حتى لا تشكل طهران تحدياً لها على حدودها الجنوبية. موسكو عبرت عن معارضتها تلك في شكل رفض مفاجئ لبيع صواريخ «إس-٣٠٠» للجمهورية الإسلامية، ومنع العلماء النوويين الإيرانيين من دخول أراضيها. ومن الطبيعي أن تشعر روسيا بالغضب والإحباط معاً وهي ترى غريمتها الصينية وهي تواصل تزويد إيران أجهزة حيوية متعلقة بـ «النووي» الإيراني.

أضرار السياسة الصينية

أضاف أنفار أن هناك عوامل أخرى لا بد من وضعها في الاعتبار. فالصين تعتمد على المدى الطويل على الشرق الأوسط كمصدر مهم من مصادر الطاقة، وتحتاج المنطقة إلى الاستقرار للحفاظ على استقرار أسعار إمدادات النفط والغاز. وامتلاك إيران السلاح النووي، الذي سيمنح سياستها الخارجية صوتاً أعلى من دون شك، من شأنه أن يؤدي إلى ارتفاع أسعار مواد الطاقة، ما يعني تحميل أعباء إضافية على الاقتصاد الصيني نفسه. هذا الوضع سيؤثر سلباً، ليس في المصالح الاقتصادية الصينية فحسب، وإنما في طموحاتها العسكرية أيضاً. فبكين لديها خطط طموح لزيادة أسطولها البحري، وتحديث سلاحها الجوي، وهي خطط تعتمد بشدة على بقاء اقتصادها معافى وفي حالة جيدة، وارتفاع أسعار مواد الطاقة سيجعل من الصعب عليها المضي في خطط تحديث أذرعها العسكرية وتطويرها. ويرى الكاتب أنه برغم أن الصين أكدت في أكثر من مناسبة التزامها تطبيق العقوبات الدولية ضد إيران، فإن هذه التأكيدات لم تُترجم إلى أفعال. هذا المطلب ليس من أجل المجتمع الدولي وحده، بل من أجل المصالح الصينية نفسها على المدى الطويل. ويتعين على بكين ألا تستسلم لإغراءات الحصول على المال بطريقة سريعة وسهلة عن طريق انتهاك العقوبات الدولية.

ثمة تقارير صحفية أمريكية تتحدث عن انتهاك الشركات الصينية العقوبات الدولية المفروضة ضد إيران ببيعها أجهزة تتعلق بالبرنامج النووي الإيراني، الأمر الذي أصاب المجتمع الدولي بالصدمة. هذه الأجهزة شملت الألياف الكربونية ذات الجودة العالية التي يستخدمها الإيرانيون منذ أربع سنوات لرفع مستوى أداء أسطوانات الطرد المركزي، وإنتاج الصواريخ، ويستحيل على الحكومة الصينية أن تزعم أنها لا علم لها بطبيعة أو نوعية تعاملات شركاتها مع إيران. وذكر المحلل السياسي مائير جاويد أنفار في مقال نشرته مجلة «ذا ديلومات» أن الصين، تلك القوة العظمى الصاعدة، تعمل منذ فترة طويلة على تكريس نفوذها الاقتصادي والعسكري أحياناً، حول العالم، بدليل سياسة «عقد اللؤلؤ» البحرية التي تتبعها، وتطويرها عدداً من الموانئ البحرية في دول آسيوية مثل باكستان وبنجلاديش في إطار تكريس مصالحها الاقتصادية والدبلوماسية والبحرية المتزايدة.

توتر أمريكي-صيني

أضاف أنفار أن مضي الصين في مخططاتها كي تصبح قوة عالمية يضعها دائماً في وضع التحدي للولايات المتحدة. الرد الأمريكي على هذا الوضع يتفاوت تبعاً لكل حالة على حدة. إيران إحدى هذه الحالات، حيث أنفقت واشنطن وقتاً وجهداً كبيرين من أجل تشكيل تحالف دولي قوي ضد النظام الإيراني داخل أروقة الأمم المتحدة، وبالطبع فإن آخر ما تريده هو أن ترى هذا التحالف يتعرض للانهيار. وتأتي العوامل الداخلية لتضاعف من دقة وضع الإدارة الأمريكية، حيث يبدي معظم الأمريكيين قلقهم خشية امتلاك إيران أسلحة نووية. وهذا يعني أن أي تهاون من جانب الحكومة الأمريكية في منع إيران من تحقيق هدفها يمكن أن يكلف الرئيس باراك أوباما و«الحزب الديمقراطي» كثيراً.

توتر روسي-صيني

أوضح الكاتب أن التعاملات التجارية الصينية المحظورة





باريس

محللون: دور أساسي للمعلومات السعودية في مكافحة الإرهاب

يرى محللون أن المعلومات التي تجمعها السعودية حول تنظيم «القاعدة في اليمن» باتت تلعب دوراً أساسياً بالنسبة إلى الحكومات الغربية التي تبلغها الرياض بانتظام أي مخاطر محتملة، وفي هذا أعرب البيت الأبيض عن «امتنانه للمملكة العربية السعودية للمساعدة التي قدّمتها، ما سمح بالحصول على معلومات تتعلق بتهديد داهم مصدره اليمن». وقبل أسبوعين شكر وزير الداخلية الفرنسي، بريس أورتوفو، الرياض لإبلاغها باريس بخطر وقوع اعتداء يخطط له تنظيم «القاعدة في جزيرة العرب» في أوروبا، خاصة في فرنسا. ونقلت «وكالة الأنباء الفرنسية» عن المتحدث باسم وزارة الداخلية السعودية، اللواء منصور التركي، قوله إن الوزارة لا تعلق على عمليات أجهزة الاستخبارات، مشدداً في المقابل على أهمية تبادل المعلومات مع دول أخرى من أجل التغلب على «القاعدة». وأوضح الخبراء والدبلوماسيون الذين التقّتهم «فرانس برس» أن التعاون بين أجهزة الاستخبارات الأمريكية والأوروبية والأجهزة السعودية تعزّز خلال السنتين الماضيتين. وقال أحدهم إن أجهزة الاستخبارات السعودية بات لديها موظفون محترفون غالباً ما تم إعدادهم في الغرب، يتكلمون الإنجليزية ولا يترددون في الاتصال حتى «في الساعة الثالثة صباحاً» في حال كان هناك خطر آني. وقالت «الفرنسية» إن هذا الأمر يمثل تغييراً كبيراً في موقف الرياض السابق، إذ كانت ترفض تقاسم معلوماتها خلال التسعينيات من القرن الماضي وحتى بعد اعتداءات ١١ سبتمبر ٢٠٠١. وقال خبير غربي مقره في الرياض إن السعوديين «كانوا يعتبرون الإرهاب بمنزلة مشكلة غريبة».

شائري

دعم أمريكي لدول «آسيان» في الخلاف مع الصين



خطفت وزيرة الخارجية الأمريكية، هيلاري كلينتون، الأضواء، أول من أمس، خلال قمة دول شرق آسيا في هانوي، حيث أكدت مجدداً أن النزاعات المتعلقة بالجزر يجب أن تحل وفقاً للقانون الدولي، في موقف يثير استياء بكين لكنه يبعث ارتياحاً لدى بقية دول القارة. ووزيرة الخارجية الأمريكية، التي حضرت القمة كضيفة شرف، وكذلك نظيرها الروسي، سيرجي لافروف، وقفت مرة جديدة إلى جانب رابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان) في مجال تأييدها حلاً متعدد الأطراف لمسائل السيادة. وقالت «لولايات المتحدة مصلحة وطنية في حرية الملاحة والتجارة البحرية الحرة». وأضافت «حين تظهر خلافات حول جزر، نحن ملتزمون حلها بشكل سلمي على أساس القانون الدولي المعتاد». والتقت الدول العشر الأعضاء في (آسيان) شركاءها الست المعتادين (الصين واليابان والهند وكوريا الجنوبية وأستراليا ونيوزيلاندا)، فيما هيمنت الطموحات الصينية على كل النقاشات. وهناك أعضاء عديدون في هذا التكتل الإقليمي على خلاف مع الصين حول جزر في بحر الصين الجنوبي. وفي الخلاف الصيني-الياباني تدخلت كلينتون في النقاش. وبعدها حذرتها بكين التي طلبت منها «توخي الحذر» حين تتطرق إلى مشكلات السيادة، اقترحت كلينتون في المستقبل عقد لقاء ثلاثي بين الولايات المتحدة واليابان والصين لمساعدة القوتين على العودة إلى علاقات طبيعية.

مؤتمر الطاقة السنوي السادس عشر

«عصر النفط: التحديات الناشئة» (٨-١٠ نوفمبر ٢٠١٠)



الرعاية



فنزويلا تشتري طائرات نقل صينية

صرّح مسؤول عسكري فنزويلي كبير بأن فنزويلا تعتزم شراء ما يصل إلى ١٢ طائرة نقل من طراز «واي-٨» من الصين لتضاف إلى قائمة من المشتريات الدفاعية من الصين في الآونة الأخيرة. وقال الجنرال خورخي أوروبيزا إن الحكومة تتفاوض على شراء ما بين ١٠ و ١٢ طائرة نقل متوسطة المدى يبلغ مدى رحلتها ٧,٥ ساعة. وأضاف أن (طائرات «واي-٨» تلك ستضاف إلى عملياتنا بطائرات «هيكليز سي-١٣٠»، وسيتم توسيع وصولها عبر أمريكا الجنوبية وإلى آسيا). واشترى الرئيس الفنزويلي، هوجو شافيز، معدات عسكرية بمليارات الدولارات من روسيا والصين لتحديث العتاد القديم. وأدى حظر على الأسلحة تفرضه الولايات المتحدة على فنزويلا إلى جعل كثير من الأسطول الجوي الفنزويلي في حالة سيئة. وسلّمت الصين ١٨ طائرة تدريب من طراز «كيه-٨» لفنزويلا وباعت لها شبكة من أجهزة الرادار.



بوتين: روسيا قد تنضم إلى منطقة اليورو

قال رئيس الوزراء الروسي، فلاديمير بوتين، إنه يثق باليورو رغم أزمة الدين في أوروبا، وقال إن بلاده قد تنضم إلى منطقة اليورو يوماً ما. وانتقد بوتين هيمنة الدولار الأمريكي باعتباره العملة الاحتياطية العالمية. وقال بوتين إنه رغم المشكلات التي تواجهها بعض الدول المثقلة بالدين في منطقة اليورو، فإن اليورو أثبت أنه «عملة عالمية مستقرة». وقال في تجمع لقادة الأعمال في برلين «علينا الابتعاد عن الاحتكار الساحق للدولار، إن ذلك يجعل الاقتصاد العالمي معرضاً للمخاطر». وقال بوتين إنه على ثقة بأن اليورو سيظل صامداً أمام التحديات التي أوجدتها أزمة الدين السيادية، وأشاد بالجهود التي يبذلها «المصرف المركزي الأوروبي» والدول الأعضاء في منطقة اليورو للحفاظ على هذه العملة. وبسؤاله عن إمكانية تبني روسيا اليورو كعملة لها في يوم من الأيام، لم يستبعد بوتين هذا الاحتمال، وقال «التقارب بين روسيا وأوروبا أمر لا مفر منه». وتحدث بوتين في وقت لاحق في مؤتمر صحفي مشترك مع المستشارة الألمانية، أنجيلا ميركل، قائلاً إن الاتحاد النقدي يتطلب أولاً تعاوناً اقتصادياً وثيقاً، لكنه لم يستبعد مجدداً أن تتبنى روسيا اليورو كعملة لها. ووصفت ميركل ذلك بأنه «رؤية للمستقبل»، وأكدت الحاجة إلى التعاون الاقتصادي الوثيق كخطوة أولية.



تحذير ألماني من نقص الموارد الطبيعية والهجمات الإلكترونية

قال وزير الدفاع الألماني إن نقص الموارد الطبيعية والهجمات الإلكترونية من بين التهديدات الأمنية المحتملة في المستقبل. وقال وزير الدفاع، كارل ثيودور زو جوتنبرج، لقادة الأعمال إن القضايا الأمنية الملحة تشمل كيفية الدفاع عن الصناعات الوطنية ضد الهجمات الإلكترونية وكيفية تأمين الموارد مثل المعادن النادرة اللازمة للصناعات عالية التكنولوجيا، والاقتصاد المبنى على التصدير. يذكر أن الصين هي أكبر منتج لتلك المعادن النادرة، بيد أن جوتنبرج دعا إلى علاقات موسعة مع دول أخرى بما فيها منجوليا وكازاخستان، حيث يمكن العثور أيضاً على تلك العناصر النادرة. وأضاف أن تأمين الحصول على تلك المعادن النادرة قد يكون «نقطة نزاع في المستقبل».

مشروع لإنتاج الغاز الحجري في الصين

أعلنت مجموعة «وير» وشركة «شنجلي أويل فيلد هاي لاند بترولسيوم إكوبيمنت» ذات المسؤولية المحدودة، تشكيل مشروع مشترك لتأمين مضخات الضغط عالية الجودة وغيرها من المعدات للتحكم في تدفق الغاز لتطوير صناعة الغاز الحجري في الصين. ومن المتوقع أن يبدأ العمل في هذا المشروع المشترك في النصف الأول من عام ٢٠١١ بعد الحصول على الموافقات التنظيمية الخاصة به. وتمتلك مجموعة «وير» نحو ٦٠٪ من هذا المشروع فيما تمتلك النسبة الباقية والمتمثلة في ٤٠٪ شركة «هاي لاند» وسيتم أخذ المشروع من منطقة دونج ينج في مقاطعة شانغونج في الصين مقرأً له. وتتوقع «وير» استثمار نحو ٦,٢ مليون دولار أمريكي (٣,٩ مليون يورو) في المشروع المشترك خلال سنتي المشروع الأوليين. وتسعى الصين، التي تعتمد بشكل كبير على الوقود والغاز المستورد، من خلال هذا المشروع، إلى الاستفادة من احتياطها من الغاز الحجري ومحاكاة النجاح المحقق في إنتاج الغاز غير التقليدي الذي سجلته أمريكا، وقد قدرّت «الوكالة الدولية للطاقة» احتياطي الصين من الغاز الحجري بنحو ٢٦ تريليون متر مكعب في نهاية عام ٢٠٠٨، في حين بلغ الاحتياطي الأمريكي نحو ٣٢,٨ تريليون متر مكعب. وقد وضع «مركز الأبحاث الاستراتيجية للطاقة والغاز» في «وزارة الموارد والأراضي» الصينية هدفاً في بداية عام ٢٠١٠ للكشف عن تريليون متر مكعب من احتياطي الغاز الحجري، وإقامة قدرات إنتاجية بمعدل يتراوح بين ١٥ و ٣٠ مليار متر مكعب وإنتاج ٨٪-١٢٪ من الغاز الطبيعي من حقول الغاز الحجري بحلول عام ٢٠٢٠.

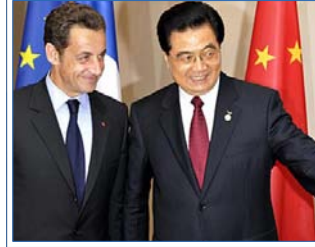


أمريكا تعزز نفوذها في آسيا

سقف آمال عالٍ من زيارة الرئيس الصيني لفرنسا



تقول صحيفة «جلوبال تايمز» الصينية إن واشنطن منهمكة منذ مجيء إدارة الرئيس الأمريكي، باراك أوباما، في إعادة إحياء



توقّعت فو ينج، نائبة وزير الخارجية الصيني، أن توقّع الصين وفرنسا عدداً من وثائق التعاون في مجالي الطاقة النووية السلمية والطيران، خلال زيارة الرئيس الصيني لفرنسا التي

ستتم في الفترة من ٤-٨ نوفمبر الجاري تليها زيارة للبرتغال. وقالت فو إن الصين وفرنسا حققتا تعاوناً مثمراً في مجالي الطاقة النووية المدنية والطيران، مستشهدة بمحطة الطاقة النووية في خليج دايا بمقاطعة قوانغدونغ في جنوب الصين وخط التجميع النهائي لطائرة «إيرباص-٣٢٠» في تيانجين. ورداً على سؤال عما إذا كان الإضراب واسع النطاق في فرنسا سوف يلحق الضرر بزيارة الرئيس هو، قالت فو، إن الموقف في فرنسا لن يؤثر في الجدول المعدّ سلفاً لزيارة الرئيس. وقالت فو إن زيارة هو لفرنسا والبرتغال تأتي في سياق الانتعاش الاقتصادي العالمي غير المستقر وأجواء ما قبل قمة «مجموعة العشرين» المقبلة في سيئول. وتأمل الصين أنه عن طريق الحوار بين الزعيمين سوف تزيد الدولتان من الفهم والثقة المتبادلين وتعزّزان شراكة قائمة على المساواة والاحترام المتبادل بين القوى الكبرى. وقالت فو إنه في الوقت الذي ستتقلّد فيه فرنسا رئاسة «مجموعة العشرين» للاقتصادات الرائدة في منتصف نوفمبر الجاري، سوف يتبادل الزعيमान وجهات النظر حول قمة سيئول المقبلة والتنمية المستقبلية لآلية «مجموعة العشرين». وتوقّعت فو أن يبحث قادة الجانبين التعاون في مجال التكنولوجيا الفائقة وتوفير الطاقة وحماية البيئة والتبادلات الثقافية والتعليمية.

نفوذها المتراجع في آسيا، وهو ما تعكسه جلياً، الجولة الآسيوية السادسة الراهنة لوزيرة الخارجية الأمريكية، هيلاري كلينتون، التي تمتدّ إلى ١٣ يوماً، توازيها جولة مماثلة سيقوم بها رئيسها باراك أوباما لآسيا وللمرة الثانية منذ مجيئه إلى الحكم في البيت الأبيض. يرى خبراء أن مثل هذه الأجندة المكثفة للدبلوماسية الأمريكية في آسيا من قبل القادة الأمريكيين، تؤكد الدبلوماسية «النشطة» التي امتدت على مدار ٢١ شهراً من عمر إدارة باراك أوباما، في مسعى إلى استعادة نفوذ الولايات المتحدة في آسيا. ومهدت كلينتون لجولتها الآسيوية، بالتصريح من هاواي الأسبوع الماضي، بأن «هذه هي أولويتنا القصوى منذ اليوم الأول لإدارة أوباما، لأننا نعرف أن الكثير من تاريخ القرن الـ (٢١) سيستمر في آسيا. وستشهد هذه المنطقة أسرع نمو اقتصادي تحوّل على ظهر الأرض». ولا غرابة في ذلك، إذ لا تعكس كلمات كلينتون غير إجماع متنامٍ على أن آسيا أضحت أكثر المناطق ديناميكية ومركز قوة جديداً في العالم. وفي تعليقه على الأمر، يقول بوني جلازير، من «مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية»: «إن خطاب كلينتون وجولتها التي تستمر ١٣ يوماً في المنطقة الآسيوية، دليلان على الأهمية المتعاظمة لمنطقة آسيا-الباسيفيك بالنسبة إلى الولايات المتحدة، وعلى عزم إدارة أوباما على الاضطلاع بدور قيادي في صياغة مستقبلها».

مؤتمر الطاقة السنوي السادس عشر «عصر النفط: التحديات الناشئة» (٨-١٠ نوفمبر ٢٠١٠)

TAWAZUN وازن

الرعاة

UNITED ARAB EMIRATES
The Higher National Security Council
National Emergency and Crisis
Management Authority



وزارة الدفاع
والمجاهدين
والمجاهدين
والمجاهدين



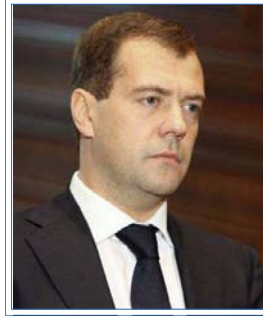
بكين

الصين "تفهم" رغبة الهند في الحصول على مقعد دائم في مجلس الأمن

أكدت الصين، أول من أمس، أنها تتفهم رغبة الهند في الحصول على مقعد دائم في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، حيث تعدّ الصين العضو الآسيوي الوحيد. وأيد الرئيس الأمريكي، باراك أوباما، خلال زيارته للهند هذا الأسبوع، مطلبها في الحصول على مقعد دائم في إطار عملية لإصلاح مجلس الأمن. وقال هونج لي، المتحدث باسم وزارة الخارجية الصينية، في إفادة صحفية معتمدة «تؤيد الصين إصلاحات مناسبة وضرورية في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. تتفهم الصين رغبة الهند في دخول مجلس الأمن. الصين راغبة في استمرار الاتصالات مع الدول الأخرى، بما في ذلك الهند، والمشاركة في مفاوضات خاصة بدخول عدد أكبر من الدول النامية». وتغيير الشكل الحالي لمجلس الأمن قد يكون برغم ذلك عملية طويلة وصعبة قد تلقى مقاومة من دول دائمة أخرى في المجلس. وتتسم العلاقة بين الصين والهند بالحساسية في عدد من الجبهات، من بينها حدود مشتركة متنازع عليها في جبال الهيمالايا. وأسقطت الصين مؤخراً مطالبتها بولاية أروناتشال براديش الحدودية في شمال شرق الهند. وتشغل الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وروسيا والصين مقاعد دائمة في مجلس الأمن. وشغلت الصين منذ عام ١٩٧١ المقعد الذي كانت تشغله تاوان. وفي عام ٢٠٠٥ نظمت تظاهرات في المدن الصينية مناهضة لليابان، واكبت مسعى طوكيو إلى الحصول على مقعد دائم في مجلس الأمن. ومن الدول الأخرى المهتمة بالحصول على مقعد في مجلس الأمن ألمانيا والبرازيل. ويمكن لمجلس الأمن الموسّع أن يضم دولة إفريقية مثل جنوب إفريقيا أو مصر أو نيجيريا. إلى ذلك، حذرت الصين من أن التيسير الكمي الأمريكي قد يزعزع استقرار الاقتصاد العالمي، ويضخم فقاعات الأصول.

موسكو

ميدفيديف يريد استعادة النفوذ السابق لموسكو في آسيا



بدأ الرئيس الروسي، ديمتري ميدفيديف، أمس، في خضم الخلاف الدبلوماسي مع اليابان، جولته الثالثة في غضون ثلاثة أشهر إلى آسيا، ما يؤكد سعي موسكو إلى توسيع نفوذها في القارة، بحسب محللين. ومن

المتوقع أن يصل ميدفيديف أولاً إلى سيئول للمشاركة في «قمة مجموعة العشرين»، تليها زيارة دولة لكوريا الجنوبية، يتوجه بعدها إلى يوكوهاما في اليابان للمشاركة في اجتماع لـ «منتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا-المحيط الهادئ» (أبيك). وتأتي زيارة ميدفيديف المتوقعة لليابان بعد أن أثار غضب طوكيو بتوجهه إلى جزر كوريل التي تطالب اليابان بأربع منها منذ احتلالها من قبل القوات السوفيتية إثر استسلام اليابان في الحرب العالمية الثانية. وقال ديمتري موسيياكوف، مدير مركز الدراسات حول جنوب شرق آسيا وأستراليا وأوقيانيا في «أكاديمية العلوم»، إن «هذا دليل على أن السلطات الروسية بدأت تحول أنظارها مجدداً نحو آسيا». وأشار فيودور لوكيانوف، رئيس تحرير مجلة «راشا إن جلوبيال أفيرز» إلى أنه «من الواضح أن هناك توجهاً جديداً، وهذه السياسة تهدف إلى تعويض الوقت الضائع». إلا أن الفراغ الذي خلفته موسكو خلال عقدين تقريباً في آسيا شغلته أوروبا والولايات المتحدة. وإذا أرادت روسيا العودة، فهي لم تحدد بعد كيف ستقوم بذلك. وقال لوكيانوف أسفاً «علينا أن نحدد استراتيجية، إلا أنها لا تزال غائبة في الوقت الحاضر». وفي هذا الإطار تعدّ زيارة ميدفيديف لجزر كوريل بمنزلة إشارة، فروسيا لا تريد إهدار المزيد من الوقت في مفاوضات دبلوماسية عالقة منذ قرون، وتفضل التركيز على المسائل الاقتصادية والتجارية.



بكين

الصين تسعى إلى تحقيق توازن بين مصالحها مع بيونغ يانغ وضغوط دولية

تواجه دبلوماسية التسوية في اتخاذ القرار التي تشتهر بها الصين اختباراً صعباً نتيجة النزاع بين الكوريتين الشمالية والجنوبية، ولكن من المرجح أن تتصدى الصين للضغوط وتحمي حليفها كوريا الشمالية. وسيكون قصف كوريا الشمالية جزيرة كورية جنوبية، يوم الثلاثاء الماضي ما أسفر عن سقوط قتلى، اختباراً مهماً لكيفية تحقيق الصين التوازن بين دورها كحليف رئيسي وحيد لبيونغ يانغ والمطالب الدولية بالضغط على كوريا الشمالية بل ومعاقبتها بسبب أسوأ قصف تشهده شبه الجزيرة الكورية منذ عام ١٩٥٣. وفي النهاية من المرجح أن تتغلب أهمية بيونغ يانغ لدرء أي مساعٍ لاحتواء الصين إقليمياً أو في حالة نشوب صراع في المنطقة على دعوات إدارة الرئيس الأمريكي، باراك أوباما، وحلفاء الولايات لرد فعل قوي من بكين يمكن أن يزعج كوريا الشمالية. في هذا السياق قال شو قوانج يو، وهو ميجور جنرال متقاعد في جيش التحرير الشعبي الصيني ويعمل حالياً في «الجمعية الصينية للحد من التسليح ونزع السلاح» التابعة للحكومة «لن يكون هناك أي تغيير في الهيكل الكلي للعلاقات بسبب مثل هذه المشكلة الداخلية». وتابع «هدفنا الأكبر الاستقرار في شبه الجزيرة الكورية. لن نحقق هذا الهدف بالتخلي عن كوريا الشمالية. مواقف الصين لن تتغير. ستدعو إلى ضبط النفس. تخشى التصعيد ولكن لن يكون هناك أي تغيير جوهري». وفي حالة مقاومة الصين المطالب بتوجيه توبيخ أقوى إلى بيونغ يانغ قد تتأثر مكانتها الإقليمية، وهو مبعث قلق قد يؤثر أيضاً في أسلوب تفكير المسؤولين في بكين.

صنّاء

أدميرال أمريكي يطالب بتهديد إيران عسكرياً وينتقد التعامل «الناعم» معها

نقلت صحيفة «الغد» الأردنية عن صحيفة «واشنطن تايمز» أن الأدميرال جيمس أي ليون، وهو قائد أركان سابق للأسطول الأمريكي في المحيط الهادئ، أكد في مقال بها أن أفضل دفاع هو مساعدة التمرد وراء حدود إيران. وأوردت الصحيفة أن ليون قال (إن وزير الدفاع الأمريكي، روبرت جيتس، عبّر عن آرائه بشأن إيران في صحيفة «وول ستريت جورنال» يوم ١٦ نوفمبر الجاري، وكانت رسالته الرئيسية هي أن العقوبات الاقتصادية تؤدي ثمارها، وأنها تسبب تصدّعات في القيادة الإيرانية، وأنه يؤيد ضمناً استمرار هذا النهج لإحداث المزيد من التصدّعات، لكنه في الوقت نفسه يقرّ باعتقاده أن القيادة الإيرانية تنوي امتلاك أسلحة نووية». وأضافت الصحيفة أن ليون أكد أن الأكثر إزعاجاً هو أنه برغم استمرار القيادة الإيرانية في القيام بأعمال مستفزة ضد الولايات المتحدة لأكثر من ثلاثين عاماً، فقد استبعد جيتس برغم ذلك أي عمل عسكري ضد إيران. مشيراً إلى أنه بدلاً من ذلك حاول تفسير مواصلة محاولات التفاوض مع نظام علي خامنئي ومحمود أحمدي نجاد «غير الشرعي»، حسب قول الصحيفة. وأوضحت الصحيفة أن ليون قال «يبدو أن جيتس لا يقدر التأثير النفسي الذي يمكن أن يحدثه مجرد التهديد بالهجوم على القيادة الإيرانية إذا شرعنا في القيام بذلك فقط. فمن الممكن أن يوهن الرأي الذي ظل مستمراً منذ إدارة الرئيس الأسبق كارتر بأنه لا يوجد قائد أمريكي مسؤول يريد حرباً مع إيران». مبيّناً أن هذا الموقف المضطرب، بالإضافة إلى أن الإخفاق في الرد على استفزازات إيران المتكررة، هو الذي أعطى دفعة قوية للحركة الأصولية الإسلامية.





فتش عن الصين: المحللون يؤكدون أهمية جولة أوباما المرتقبة في آسيا

تكتسب جولة الرئيس الأمريكي في أربع دول آسيوية (الهند وإندونيسيا وكوريا الجنوبية واليابان) أهمية خاصة لأسباب مختلفة ومتباينة، ولكنها تلتقي عند نقطة واحدة: الصين.



ومضى المسؤول السابق يقول إنه يتعين على نيودلهي طرح تساؤلات صعبة على أوباما حول كيفية تكريس الأمن في آسيا، وفي الجزء الجنوبي منها على وجه التحديد. ولكن قبل طرح السؤال على أوباما يتعين طرحه على نيودلهي أولاً.

فالهند صاحبة المليار نسمة وزيادة يجب أن تؤكد استحالة إبقائها محصورة داخل دائرة «جنوب آسيا» فقط. وأضاف أن على الولايات المتحدة أن تتفهم الانعكاسات السلبية المترتبة على تمددها عسكرياً وسياسياً ودبلوماسياً وانخراطها في «حرب بعيدة» أوصلت المنطقة إلى طريق مسدود. الهند من جانبها عليها أن تتفهم محدودية الخيارات الأمريكية التي لا تتيح لها مساحة كافية للمناورة. أصعب هذه الخيارات تلك العلاقة المضطربة التي تجمع الولايات المتحدة بباكستان.

ويرى الكاتب أنه ليس من الحكمة أن تتطوّع الولايات المتحدة بمنح الصين دوراً في شؤون منطقة تعدّ الهند إحدى دولها، حسبما طالب أوباما بكين في العام الماضي بلعب دور في كشمير. وأضاف أن على واشنطن أن تستوقف عن استجواب الهند في ما يتعلق بعلاقتها بإيران التي ترتبط معها بعلاقات اقتصادية وثقافية وحضارية طويلة.

لكن المحلل السياسي فريد زكريا يرى أن جولة أوباما، التي تضم الهند وإندونيسيا وكوريا الجنوبية واليابان، تأتي في توقيت مناسب تماماً. وأوضح الكاتب في مقال نشرته صحيفة «واشنطن بوست» (٢ نوفمبر الجاري) أن الجولة تكتسب أهمية خاصة بسبب الصين التي تتقاطع علاقاتها - ومصالحها أيضاً - مع هذه الدول، حيث تستخدم الصين سلاح المساعدات مع دول تدرك تماماً أهمية تطوير علاقاتها بأكبر سوق إقليمية في القارة الآسيوية.

تأتي زيارة باراك أوباما، سادس رئيس أمريكي يزور الهند منذ حصولها على الاستقلال، في وقت حرج للغاية، سواء بالنسبة إلى واشنطن أو نيودلهي. فالأولى تعاني بعد استقالة بعض من أقرب مستشاري أوباما، وهو ما ترك فجوة واضحة في الأمن القومي والاقتصاد اللذين يأتيان على رأس أجندة المباحثات الثنائية مع حكومة مانوهان سينج. والثانية تعاني بسبب التعقيدات الشديدة المحيطة بالقضايا قيد البحث في ظل خيارات محدودة للغاية. فقضية مثل الأمن في أفغانستان وباكستان تمر بأدق منعطفاتها على الإطلاق، كما أن الخلافات الثنائية حول الاقتصاد والتجارة والعمل لا تقل مرارتها عن مرارة خلافات الولايات المتحدة مع الصين.

في هذا السياق أوضح جاسوانت سينج، الذي شغل منصب وزير الخارجية الهندية في التسعينيات، في مقال نشرته مجلة «Project Syndicate» (عدد نوفمبر الجاري) أن حظر انتشار الأسلحة النووية، وبيع التكنولوجيا النووية السلمية للهند يأتيان على رأس قائمة أولويات البيت الأبيض. ويحرص أوباما على معرفة ما يمكن أن تقدمه نيودلهي في ملف إيران التي ترتبط الهند معها بعلاقات جيدة على خلفية مخاوفهما المشتركة تجاه ما يمكن أن يحدث في أفغانستان وباكستان غداً.

وفي ظل قائمة التحديات تلك يقفز سؤال مهم: ما فرص نجاح زيارة أوباما؟ بداية يرى الكاتب أن على الدولتين أن تتخليا عن العبارات الدبلوماسية المنمقة، وعن تبادل المذكرات المضيفة للوقت حول «اللازم» و«الممكن»، وأن تركّزا بدلاً من ذلك على ما حققته «الحليفتان الطبيعيتان» (حسب وصف رئيس الوزراء السابق، آتال بيهاري فاجباي) بالفعل منذ عام ١٩٩٨ من أجل وضع خريطة الطريق المناسبة لعلاقتيهما في المستقبل. ولا بدّ من توصل الطرفين إلى مواءمة مصالحهما المشتركة من أجل الاتفاق على القضايا العالقة كلها.



بكين

الصين تفتح بابها لسوق الطيران الخاص



ذكرت «وكالة أنباء الصين الجديدة» أنه مع افتتاح أول قاعدة تشغيلية ثابتة لخدمة الطائرات الخاصة في الصين في مدينة تشوهاي، اعترفت

العديد من الشركات الأجنبية بالفرص التجارية التي تتيحها اللوائح الصينية الجديدة للطيران المنخفض الارتفاع. لافتة النظر إلى أنه تم الاحتفال بافتتاح أول قاعدة تشغيل وخدمة في الصين، ورأت الوكالة أن قواعد التشغيل والخدمة تعتبر أمراً عادياً في صناعة الطيران الدولية، لكنها اليوم تعتبر أمراً جديداً في الصين. وأضافت الوكالة أن جيانج لي، مدير قاعدة التشغيل والخدمة في الصين قال: «تعتبر قاعدة التشغيل والخدمة مزوداً رئيسياً لخدمات الطيران. وهي عادة ما تقع في محيط المطار أو بقربه. ويمكن أن تكون ملكاً للقطاع الخاص أو أن تدار من قبل بلدية أو مدينة معينة». وأضاف جيانج لي أن قواعد التشغيل والخدمة تعتبر حجر الأساس لقطاع الطيران العام. فهي الصناعة التي لا تزدهر مع تنمية قطاع الطيران العام فحسب، بل تسهم في هذه التنمية أيضاً. مبيناً أنه مع ازدهار سوق الطائرات الخاصة في الصين خلال السنوات المقبلة، ستكون هذه القواعد جاهزة لضمان استمرار هذه العملية. مؤكداً أن مشكلة امتلاك طائرة خاصة دون التمكن من إيجاد مكان لخدمتها لن يكون لها وجود مرة أخرى في قطاع الطيران الخاص في الصين. وأشارت الوكالة إلى أن هذه القواعد عادة ما تقدم خدمات التزويد بالوقود، بالإضافة إلى توفيرها لمواقف الطائرات المؤقتة أو السنوية. أما الخدمات الأخرى فقد تشمل التدريب على الطيران وبيع أو تأجير الطائرات وأعمال الصيانة حتى توفير طائرات التاكسي.

بيروت

قلق دولي بسبب الكشف عن المنشأة النووية الجديدة في كوريا الشمالية

أثار كشف كوريا الشمالية أمام عالم أمريكي عن وجود مصنع قيد العمل لتخصيب اليورانيوم ما يمكن أن يخولها صنع قنبلة نووية ثانية، موجة ردود أفعال غاضبة، أمس الإثنين، في واشنطن وسيئول وطوكيو. وقال كبار مسؤولي الدفاع الأمريكيين إن المصنع يمكن أن يعطي الدولة الشيوعية إمكانية صنع أسلحة نووية إضافية فيما اعتبرت اليابان ذلك أمراً «غير مقبول على الإطلاق» وعبرت كوريا الجنوبية «عن قلق عميق». واعتبر المبعوث الأمريكي الخاص المكلف الملف الكوري الشمالي، ستيفن بوسورث، أمس الإثنين، أن المنشأة النووية الكورية الشمالية الجديدة المخصصة لتخصيب اليورانيوم تعتبر «مؤسفة» لكنها لا تشكل «أزمة». وقال قائد أركان الجيش الأمريكي، الأميرال مايكل مولن، لشبكة «آيه بي سي» إن الافتراض هو «أنهم يواصلون المضي في اتجاه صنع أسلحة نووية إضافية».

من جهته قال وزير الدفاع الأمريكي، روبرت جيتس، في بوليفيا إن «مصنعاً لتخصيب اليورانيوم كهذا، إذا افترضنا أنه فعلاً كما يقولون، يعطيهم بالتأكيد القدرة على صنع سلاح نووي». وفي طوكيو قال الناطق باسم الحكومة اليابانية، يوشيتو سنجوكو، للصحفيين إن «تطور كوريا الشمالية نووياً غير مقبول على الإطلاق من وجهة نظر أمن اليابان والسلام والاستقرار في المنطقة». وأضاف «سنواصل بذل جهود كبرى في اتجاه تعليق تطور كوريا الشمالية النووي بالتعاون مع الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية والصين».

وفي سيئول قال وزير الدفاع الكوري الجنوبي، كيم تاي-يونج، للبرلمان إن سيئول وواشنطن تتشاطران «قلقاً عميقاً» إزاء هذه المسألة.

الصين ترفض التدخل الأمريكي في نزاعها مع اليابان

أفاد المتحدث باسم وزارة الخارجية الصينية، ما تشاو شيوي، بأن استضافة محادثات رسمية بين الصين واليابان والولايات المتحدة مجرد فكرة أمريكية تشيرها الأماني. وصرح ما بذلك عندما طلب منه التعليق على تقارير تقول إن الجانب الأمريكي أعرب للجانب الصيني عن استعداده لاستضافة محادثات ثلاثية بين الصين واليابان والولايات المتحدة لحمل الصين واليابان على تبادل وجهات النظر حول سلسلة من القضايا. وقال ما: «أود أن أوضح المناقشات التي جرت بين وزير الخارجية الصيني، يانج جيه تشي، ووزيرة الخارجية الأمريكية، هيلاري كلينتون، في هانوي الأسبوع الماضي». وذكر أن الجانبين بحثا تدعيم التعاون بين الصين واليابان والولايات المتحدة من أجل العمل معاً لمصلحة تحقيق السلام والتنمية في منطقة آسيا-الباسيفيك. وأشار إلى أن الجانب الأمريكي اقترح إجراء محادثات ثلاثية رسمية بين الصين واليابان والولايات المتحدة. وأضاف: «أود أن أؤكد أنه مجرد تفكير من الجانب الأمريكي». وقال إن الصين تنظر في الاستفادة الكاملة من جميع آليات الحوار والتعاون الحالية في منطقة آسيا-الباسيفيك، أملاً بجعلها ذات فاعلية أكبر في تعزيز السلام والتنمية في المنطقة. وذكر المتحدث أن «جزر دياويوي (الجزر المتنازع عليها مع اليابان)، والجزر المجاورة لها، جزء لا يتجزأ من أراضي الصين، وأن النزاع الإقليمي المتعلق بالجزر قضية ثنائية بين الصين واليابان. ومن الخطأ تماماً أن تعلن الولايات المتحدة بشكل متكرر أن جزر دياويوي تقع داخل نطاق المعاهدة الأمريكية-اليابانية للتعاون والأمن المتبادلين. وما يتعين على الولايات المتحدة فعله هو تصحيح هذا الموقف الخطأ على الفور».

الصين: نتائج انتخابات «الكونجرس» لن تؤثر في علاقاتنا مع واشنطن

خلال انتخابات التجديد النصفى للكونجرس الأمريكي تم ربط القضايا الاقتصادية التي تصدّرت المناقشات الانتخابية، بما في ذلك معدل البطالة المرتفع، وعجز الميزانية الأمريكية -بالصين. فبالنسبة إلى الكثير من يسعون إلى انتخابهم، أو إعادة انتخابهم، أصبحت الصين هدفاً جاهزاً. وجادلوا بأن العملة الصينية أقل من قيمتها، وأن الصين سرقت وظائف الولايات المتحدة. وفي واقع الأمر، يقول الكثير من المراقبين، إن الصين هي كبش فداء سهل في المعركة السياسية الأمريكية لتحويل غضب الناخبين نحو الاتجاه الخطأ لمصدر الأزمة. فوفقاً لاستطلاع (US Today/Galop)، الذي صدر يوم الثلاثاء الماضي، أعرب ١٧٪ فقط من الناخبين المحتملين عن رضاهم عن عمل الكونجرس، بينما عبّر واحد من كل خمسة عن رضاه عن الأوضاع في الولايات المتحدة بصفة عامة. وقد أضحت الصين موضوعاً في عملية انتخابات الكونجرس «بسبب فشل إجراءاته في تحفيز الاقتصاد الأمريكي. وبدلاً من قبول اللوم، اختار الكثيرون في الكونجرس إلقاء اللوم على قيمة العملة الصينية»، بحسب ما نقلت صحيفة «جلوبال تايمز» الصينية عن ديرك سيسورز، الخبير في مؤسسة «هيرتاج» البحثية في واشنطن. وقال خبيرا إنه برغم أن القضايا الصينية قد استخدمت كعناوين لحملات، فإن انتخابات الكونجرس لن تؤثر في العلاقات الثنائية الأمريكية-الصينية. وأضافوا: «لا نتوقع أن تفضي انتخابات التجديد النصفى إلى أي تغييرات على الإطلاق. انظروا إلى انتخاباتنا الرئاسية، التي لم تؤدّ إلى أي تغيير كبير في علاقاتنا مع الصين».

مؤتمر الطاقة السنوي السادس عشر
«عصر النفط: التحديات الناشئة» (٨-١٠ نوفمبر ٢٠١٠)

المجلس الوطني للإعلام
National Media Council

الرعاية

United Arab Emirates
Ministry of Energy



الإمارات العربية المتحدة
وزارة الطاقة





كيف تنظر الهند إلى زيارة الرئيس أوباما؟

برغم طموحات الهند في أن تكون زيارة الرئيس الأمريكي بداية عصر جديد في العلاقات الثنائية التي أصابها فتور إلى حدّ التجاهل منذ تولي الديمقراطيون السلطة عام ٢٠٠٨، فإن المحللين يستبعدون إمكانية تحقيق ذلك، على خلفية تباين وجهات النظر حول جملة من القضايا الثنائية الشائكة المعلقة مثل باكستان وأفغانستان والصين.



صورة أرشيفية

الثانية، خاصة إذا تعلّق الأمر بحروب وصراعات تتقاطع عندها المصالح المشتركة. وتقول المجلة إن على الولايات المتحدة

أن تتساهل في خلافاتها مع دول هذه الفئة.

قضايا شائكة

هناك ثلاث قضايا شائكة تفرض نفسها فرضاً قبل اجتماع أوباما بمانموهان سينج:

*** الأولى:** الأمن (خاصة البحري). فماذا يمكن أن تفعل واشنطن حيال مخططات الصين لفرض سيطرتها على المسطحات المائية في شرق القارة الآسيوية وجنوب شرقها؟ وكيف يكون ردّ فعل الولايات المتحدة إزاء المساعي الصينية لاحتواء الهند؟ هنا يرى تشارلز هيلز، أستاذ العلوم السياسية في «جامعة ييل» أن على أوباما أن يُطمئن الهند بأنها لن تكون وحدها، وأن واشنطن ستدافع عن حرية الملاحة في أعالي البحار طبقاً لأحكام القانون الدولي حتى لو أدّى الأمر إلى حدوث مواجهات وصدامات.

*** الثانية:** قلق الهند، الذي تشاطره فيها دول أخرى مثل بريطانيا واليابان، من امتناع أوباما عن دعم الأنظمة الديمقراطية وحمائتها، ربما لينأى بنفسه عن أجندة سلفه في ما يتعلّق بدمقرطة العالم. يرى تشارلز أن هذا أمر مهم حتى لا تسقط الهند في شرك «النموذج الصيني» القائم على الانفتاح الاقتصادي والانغلاق السياسي. فالهند صاحبة نظام ديمقراطي ناضج واقتصاد ديناميكي، وهو ما يمكن أن يصنع منها قوة معادلة في مواجهة الصين.

ربما كانت الزيارة التي بدأها الرئيس الأمريكي، باراك أوباما للهند، أول من أمس، فرصة مناسبة له للخروج من أجواء الخسارة التي تعرّض لها الديمقراطيون في انتخابات التجديد النصفى يوم الثلاثاء الماضي. ولكن مجلة «ديلي بيست» تقول إنه إذا كان الرئيس الأمريكي يبحث في الشرق عن حلّ يداوي به جراحه السياسية في الداخل فلن يجد هذا الحل سواء في مومباي (حيث مقرّ إقامته) أو نيودلهي (حيث يجتمع كبار مسؤولي الحكومة الهندية).

إحباط هندي

وترى الصحيفة أن التحالف الأمريكي-الهندي تراجع منذ انتهاء ولاية جورج بوش، وأن انشغال أوباما بالقضايا الداخلية مثل الرعاية الصحية وأزمة الرهن العقاري والقضايا الخارجية مثل «أفغانستان» جاء ليباعد الفجوة بين واشنطن ونيودلهي، وهو ما أصاب الهند بإحباط شديد وسط قناعتهم بأن التجاهل الأمريكي مقصود ومتعمّد بسبب تقاريرهم الشديد مع الإدارة الأمريكية السابقة. وتفاقم هذا الوضع بسبب اعتقاد الهند أن أوباما فرض مبعوثه الخاص لأفغانستان وباكستان، ريتشارد هولبروك، على شبه القارة الهندية كـ «قيصر كشمير».

المصالح الأمريكية

تقول المجلة إن المصالح الأمريكية في الهند تنقسم إلى قسمين: مصالح «مادية» (عسكرية واقتصادية) ومصالح «معنوية» مثل السياسة الداخلية والأيدولوجية والثقافة السياسية. فالأولى توجد مع عدد كبير من الدول، ولكن هذه المصالح لا تجد لها مكاناً كبيراً إلا مع عدد محدود من الدول (مثل بريطانيا). الهند يجب أن تكون من بين هذه الفئة





«تايم»: نموذج الاقتصاد الهندي أفضل من مثيله الصيني

برغم أن الاقتصاد الصيني صاحب أعلى معدل نمو في العالم، وبرغم الاستثمارات الأجنبية الهائلة، فإن بعض المحللين يرون أن الاقتصاد الهندي أكثر توازناً من حيث معدلات النمو، ويعتمد على تحقيق الأرباح، بعكس الاقتصاد الصيني، حيث الفقاعات غير المبررة في الأصول، وحيث يرتبط الاقتصاد بعجلة السياسة المتقلبة.

في ما يتعلق بتنفيذ السياسات، أو بناء المرافق الأساسية. ويكفي أن نقارن بين «أولمبياد ٢٠٠٨» في بكين، و«دورة ألعاب الكومنولث» الهزيلة في نيودلهي. ولكن الهند تتمتع بنظام اقتصادي يتفوق على نظيره الصيني في النواحي التالية:

❖ النمو المتوازن:

عندما يتحدث المحللون الاقتصاديون عن الصين نجدهم يركزون على ضرورة «إعادة التوازن»، أي أن الصين تعتمد بشدة على الصادرات والاستثمارات في تحقيق معدلات النمو الاقتصادي، وهي بحاجة إلى زيادة دور الاستهلاك الخاص حتى يصبح اقتصادها أكثر اتزاناً. الهند تقف اليوم عند هذه النقطة التي تبحث عنها الصين، حيث يلعب الإنفاق الاستهلاكي دوراً أكبر في الاقتصاد الهندي. وهذا يعني أن الهند ليست بحاجة إلى تطبيق سياسات قد تضر بالاقتصاد العالمي (مثلما يفعل نظام العملة الصينية). فالهند تشتري من بقية دول العالم أكثر مما تبيع، ما يجعل اقتصادها أقل تعرضاً لصدمات الاقتصاد العالمي.

❖ اتّباع الشركات والمصارف سياسات رشيدة:

فالاقتصاد الصيني يظل معرضاً لمقصدلة السياسة والأولويات السياسية، ما يؤدي إلى حدوث فقاعات في الأصول، وإضعاف النظام المالي. لكن الشركات الهندية أكثر تركيزاً على الأرباح، ونسبة القروض المدومة لدى البنوك أقل منها لدى نظيراتها الصينية. كما أن مديونية القطاع الخاص الهندي أقل (٥٤٪ من إجمالي الناتج المحلي فقط مقابل ١٤٨٪ بالنسبة إلى الصين).

❖ الديمقراطية:

هذا النظام السياسي ساعد الاقتصاد الهندي على تحقيق معدلات نمو سريعة خلال العقدين الماضيين.

أصبح من المعروف أن الصين أصبحت تقود الاقتصادات الناشئة، وذلك بعد أن حققت نجاحاً كبيراً في القضاء على الفقر، ووضع قاعدة صناعية كبرى، وإيجاد وظائف جديدة، وترجمة القوة الاقتصادية إلى قوة سياسية. وذكرت مجلة «تايم» أن صعود نجم الصين على هذا النحو السريع جعل الغرب يشك في مبادئ الديمقراطية ورأسمالية السوق الحرة التي اعتنقها. ويعتقد بعضهم أن الاقتصاد الصيني، الذي تسيطر عليه الدولة، ولا يطبق أسعار السوق، ربما كان خياراً أفضل بالنسبة إلى متطلبات العالم المتمدن. ولكن هنا يقفز سؤال مهم: هل تعدّ الحالة الصينية وصفاً ناجحة بالنسبة إلى الدول الفقيرة؟ يرى لاري سمرز، مساعد الرئيس باراك أوباما للشؤون الاقتصادية، أن النموذج السياسي-الاقتصادي الهندي ربما كانت له الغلبة يوماً ما. وربما ساد النموذج الصيني مع حلول عام ٢٠٤٠، وسواء كان هذا أو ذاك، فإن من الواضح أن النموذج الغربي لم يعد الخيار الأمثل.

وعندما يتعلّق الأمر بدول العالم النامي، فأيّ النموذجين أصح: الصيني أم الهندي؟ عند المقارنة بين أكبر دولتين من حيث عدد السكان، وأكبر اقتصادين من حيث معدلات النمو، عادة ما تخرج الهند خاسرة في هذه المقارنة. فمعدلات نمو الاقتصاد الهندي تلي نظيراتها لدى الاقتصاد الصيني. كما أن الهند لم تقض على الفقر بالسرعة نفسها التي قضت بها الصين عليه، ما أدى إلى سيادة الشعور بالإحباط بين الأوساط الفقيرة، برغم أن الهند سبقت الصين بعشرات السنين على طريق خطط الإصلاح الاقتصادي. وأضافت المجلة أن الهند تصارع من أجل منافسة الصين في مجال التصنيع القائم على التصدير، ولم تنجح في جذب الكم نفسه من الاستثمارات الأجنبية التي نجحت الصين في جذبه. كما أن الحكومة تسير بخطى أبطأ من الصين





مقترحات رئاسية صينية في «قمة العشرين»



قدّم الرئيس الصيني، هو جين تاو، الذي حظيت مشاركة بلده وتفاعله في «قمة العشرين» باهتمام متزايد باعتبارها بؤرة الجدل الدائر بين الاقتصادات الناشئة والمتقدمة، مقترحاً من أربع نقاط لتحقيق نمو قوي

ومستدام ومتوازن للاقتصاد العالمي، وذلك في خطابه بقمة «مجموعة العشرين» يوم الجمعة الماضي، تتمثل في:

١- ينبغي للمجتمع العالمي أن يحسّن الإطار لتحقيق نمو قوي ومستدام ومتوازن، وتعزيز التنمية التعاونية. موضحاً أن النمو الاقتصادي القوي والمستدام والمتوازن يتمتع بأهمية بالغة للعالم أجمع.

٢- يجب على المجتمع العالمي أن يدعم التجارة المفتوحة وأن يعمل على تعزيز التنمية المنسقة. كما ينبغي لنا أن نلتزم، بحزم، حرية التجارة، والتوافقات التي تم التوصل إليها في قمم «مجموعة العشرين» السابقة، ومعارضة أشكال الحماية كافة، وإزالة الإجراءات الحماية التجارية القائمة. موضحاً أنه علينا أيضاً أن نقلّل بشكل جوهري العقبات أمام التجارة والاستثمار، وتوسيع المصالح المشتركة، ومعالجة الاحتكاكات والخلافات على النحو الملائم من خلال الحوار على قدم المساواة، ورفع القيود غير المعقولة على صادرات التكنولوجيا الفائقة، وتعزيز المشترك لبيئة تجارة عالمية تتسم بالحرية والانفتاح والإنصاف والعدل.

٣- ينبغي للمجتمع العالمي إصلاح النظام المالي، وتعزيز التنمية المستقرة. وأن نواصل الدفع من أجل اختيار نزيه قائم على الاستحقاق لإدارة المؤسسات المالية الدولية، وتمكين المزيد من مواطني الدول النامية من تولّي مواقع إدارية على المستويين المتوسط والأعلى.

٤- ينبغي للمجتمع العالمي تضيق الفجوة التنموية وتعزيز التنمية المتوازنة. وأن نسعى جاهدين إلى بناء شراكة عالمية جديدة، وأكثر مساواة.

تنظيم «القاعدة» يخطّط لضرب قلب أوروبا انطلاقاً من باكستان

ذكر تقرير نشرته خدمة «ميديا لينك» أنه لن يكون الأمر غريباً إن أعلن في الأيام المقبلة تمكّن تنظيم «القاعدة» من استهداف مصالح مختلفة في قلب أوروبا وفي أهم العواصم الغربية، خاصة العاصمة الفرنسية باريس. وتقول المصادر المطلعة في مناطق القبائل الباكستانية، خاصة منطقة وزيرستان، وفقاً للتقرير، إن هناك تخطيطاً استغرق بضع سنوات وزادت أهميته مع مطلع عام ٢٠١٠، هو تركيز تنظيم «القاعدة» على تجنيد الفرنسيين المسلمين الجدد أو المسلمين الفرنسيين من أصول عربية ومسلمة لاستخدامهم في شنّ هجماته داخل فرنسا بصفة خاصة وداخل أوروبا بشكل عام. وأضاف التقرير أنه وفقاً لمصادر متفرقة من سكان القبائل وصحفيين لهم شهرتهم في شؤون المنطقة أبرزهم رحيم الله يوسف زي، فإن هناك تركيزاً واضحاً على العنصر الأوروبي من أصل عربي وإسلامي أو حتى من المسلمين الجدد، حيث لوحظ أن عدداً كبيراً منهم يتردّد على منطقة وزيرستان، وصلوا إليها عبر المطارات وتمكّنوا من دخول باكستان بتأشيرة دخول صحيحة على أنهم سائحون، ثم تمكّنوا من دخول مناطق وزيرستان بعد أن يتم استقبالهم من قبل شبكة «القاعدة» الموجودة في كل مكان. وتقول هذه المصادر إن هناك عدداً يتراوح بين ١٠٠ إلى ١٥٠ شخصاً تمكّنوا من دخول وزيرستان منذ مطلع عام ٢٠١٠ حتى الآن. يحمل جميعهم جوازات سفر فرنسية وبريطانية وإيطالية وألمانية ومعظمهم من أصول تركية وجزائرية ومغربية وليبية وفلسطينية. وكان من بينهم عدد قليل من المسلمين الجدد غالبيتهم من ألمانيا وفرنسا. وأوضح التقرير أنه هناك مصادر مطلّعة قد أشارت إلى أن معسكرات الياس كشميري الموجودة في إقليم وزيرستان باتت جميعها مخصصة لاستقبال هذه الجنسيات القادمة من الغرب، حيث وُقّرت لهم التدريبات العسكرية اللازمة.





هل تحلّ أنجولا محلّ إيران كمصدر لواردات النفط الصينية؟

قد تمثل الاتفاقات الاقتصادية التي أبرمت مؤخراً بين الصين وأنجولا بداية لمرحلة جديدة في العلاقات بين البلدين، لئلا أنجولا الفراغ الناتج عن تراجع دور إيران كمصدر للنفط إلى الصين.

الدعم الفني أو الدعم المالي، وقد بلغ دعمها المالي لأنجولا منذ انتهاء الحروب الأهلية هناك بنحو ٥, ٤ مليار دولار. * تعتبر أنجولا واحداً من أكبر الشركاء التجاريين بالنسبة إلى الصين ومصدراً رئيسياً لاحتياجاتها النفطية، حيث تبليغ الصادرات النفطية الأنجولية إلى الصين نحو ٤٥١ ألف برميل نفط يومياً، بما يمثل نحو ١١, ٦٪ من الاحتياجات النفطية الصينية من الأسواق الخارجية، وهي بذلك تحتل المرتبة الثالثة بين أكبر مصدري النفط إلى الصين، بعد السعودية التي تحتل المرتبة الأولى بكمية صادرات تبليغ نحو ٧٤٠ ألف برميل يومياً، وإيران التي تحتل المرتبة الثانية بصادرات تبليغ نحو ٥٤٤ ألف برميل يومياً.

* وتزداد أهمية أنجولا كمصدر للنفط إلى الصين في ظل العقوبات الاقتصادية الدولية المفروضة على إيران بسبب برنامجها النووي في الوقت الحالي، حيث إن تركّز هذه العقوبات على قطاع النفط الإيراني قد يتسبّب في عدم استقرار صادرات النفط الإيرانية إلى الصين في الأجل الطويل، ما يهدد استقرار أسواق النفط الصينية بوجه عام، وقد يتسبّب في توقف بعض المصانع عن العمل، ما سيؤثر في مجمل النمو الاقتصادي الصيني.

* ويعتبر نمو الطلب الصيني على النفط قوة دفع إضافية للتوجه الصيني لضمان استقرار وارداتها النفطية عبر تقليص الاعتماد على إيران والتوسع في الاعتماد على الدول الأخرى المصدرة للنفط، وخاصة الدول التي لديها فرص أكبر لزيادة طاقاتها الإنتاجية مثل أنجولا، وقد شهد الطلب الصيني على النفط نمواً بنحو ٤, ٧٪ خلال الفترة المنقضية من عام ٢٠١٠ مقارنة بمستواه خلال الفترة نفسها من العام الماضي، ومن المتوقع أن يستمر في النمو خلال السنوات المقبلة، حيث تتوقع كل من «الوكالة الدولية للطاقة» و«منظمة أوبك» أن تستحوذ الصين على أعلى نسبة إسهام في النمو المتوقع في الطلب العالمي على النفط خلال السنوات المقبلة.

تمثل إفريقيا إحدى الوجهات المفضلة لدى الصين في الوقت الحالي لتوسع علاقاتها الاقتصادية، في خضم التغيرات التي تطرأ على هيكل النظام الاقتصادي العالمي في المرحلة الراهنة في ظل «الأزمة المالية العالمية»، والمتمثلة في تراجع الوزن النسبي لاقتصادات الدول المتقدمة في أوروبا والولايات المتحدة كبؤرة لتركز التجارة وتدفقات رؤوس الأموال الدولية، وتساعد أهمية الاقتصادات الصاعدة والنامية في كل من آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية. وتأاتي الاتفاقات الأخيرة التي أبرمتها الصين مع أنجولا في هذا الإطار، وإن كانت هذه الاتفاقات أيضاً لها دلالات وأهمية أكبر بالنسبة إلى الصين، في ظل مجموعة من الاعتبارات:

* تمثل أنجولا منتجاً واعداً للنفط في إفريقيا، إذ إنه بالرغم من عدم انقضاء فترة طويلة على انتهاء مرحلة الحروب الأهلية فيها في عام ٢٠٠٢، فإنها استطاعت أن ترفع إنتاجها النفطي إلى نحو ١, ٨٥ مليون برميل يومياً حالياً، لتحتل المرتبة الثانية بعد نيجيريا التي تنتج ١, ٩٤ مليون برميل يومياً، ويعني ذلك أن أنجولا لديها فرص أكبر لزيادة إنتاجها وبالتالي صادراتها النفطية خلال الفترة المقبلة، بخاصة بعد أن تنتهي من تنفيذ مشروعات تطوير قطاعها النفطي، وهي المشروعات التي تضطلع الصين ذاتها بدور مهم في تنفيذها، سواء من خلال تقديم

مصادر واردات النفط الصينية





«ذا ديبلمات»: أوباما حريص على إقامة علاقات متوازنة مع الهند والصين

يرى محللون أن الرئيس الأمريكي، باراك أوباما، حسناً فعل برفضه نصائح المحافظين الجدد بإقامة تحالف سياسي-عسكري مع الهند ضد الصين، مفضلاً التعامل مع كل واحدة كقوة كبرى ناشئة مستقلة.

في أي تحالفات.

ومن المؤكد أن «المحافظين الجدد» البعيدين عن صناعة القرار الأمريكي منذ فوز أوباما بمفاتيح البيت الأبيض يحنون إلى أيام جورج بوش عندما كان المفكرون البارزون مثل توم دونلي، المحلل العسكري في «معهد إنتربرايز» الأمريكي، يرون أن «نجاح الولايات المتحدة في كسب الهند إلى صفها يشكل حجر الزاوية في الحفاظ على النظام العالمي الجديد بقيادة الولايات المتحدة». وعشية زيارة أوباما تحدث محللاً «إنتربرايز» تيم سوليفان ومايكل مازا عن «مخاوف الهند المتزايدة من تزايد القوة العسكرية الصينية ومحاولات بكين تأكيد نفوذها داخل القارة الآسيوية»، مقترحين قيام الولايات المتحدة ببناء القدرات العسكرية الهندية عن طريق صفقات السلاح ونقل التكنولوجيا المتقدمة وتعزيز القوة البحرية الهندية في مياه شرق آسيا. وانتقد المحللان اعتماد الترسانة العسكرية الهندية على الأسلحة الروسية بنسبة ٧٠٪، مطالبين بمنح نيودلهي أحدث الأسلحة المتطورة، بل ودعوتها إلى المشاركة في برنامج الطائرة «إف-٣٥» «إجوينت سترايك فايتر» بهدف تحقيق «التوافق» اللازم بين الأسلحة الأمريكية والهندية في حالة نشوب حرب بين الهند وروسيا.

وذكرت المجلة أن الرئيس أوباما حسناً فعل بتجاهله معظم هذه النصائح، والذهاب في الاتجاه المعاكس مثل دعمه رغبة الهند في الحصول على مقعد دائم في مجلس الأمن ورفع الحظر بصورة جزئية عن تصدير التكنولوجيا الحساسة إليها، ومطالبة باكستان بإغلاق «مرافئها الآمنة» في وجه الجماعات الإرهابية. والملاحظ أن أوباما حاول إيجاد نوع من التوازن بين الهند والصين، وأن يتعامل مع كل واحدة باعتبارها دولة كبرى مستقلة صاعدة، وهو ما أكدّه مساعد وزير الخارجية للشؤون الخارجية، وليام بيرنز، في الصيف الماضي عندما أكد «أهمية قيام علاقة صحية بين الهند والصين».

قبل قيام باراك أوباما بزيارته الأخيرة للهند حث معظم المخططين الاستراتيجيين المنتمين إلى «الجمهوريين» و«المحافظين» و«المحافظين الجدد» الرئيس الأمريكي على استغلال تلك الزيارة في محاولة إقناع نيودلهي بالدخول في تحالف سياسي-عسكري مع الولايات المتحدة، على أساس أن الهند يمكن أن تشكل حجر الزاوية في الجهود الرامية إلى تعزيز دور الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عظمى في آسيا والمحيط الهندي من أجل حصار الصين واحتوائها.

وذكرت مجلة «ذا ديبلمات» (١٩ نوفمبر) أن هذا العرض ربما كان عرضاً مغرباً من جانب قوة عظمى بحجم الولايات المتحدة وثقلها، حيث ظلت الولايات المتحدة الأمريكية على مدار عقود طويلة تتعامل مع الدول الأخرى كقطع شطرنج، فضلاً عن أن معظم المحللين المحافظين لا يتعاملون مع الهند كدولة كبرى، بل كحائط صد في مواجهة الصين -تماماً كما كانت الولايات المتحدة تتعامل مع الصين كحائط صد ضد الاتحاد السوفيتي السابق.

ولكن الرئيس أوباما يرفض أن يتعامل مع الهند من هذا المنظور، بدليل وصفه الهند بأنها «الشريكة الأهم في القرن الحادي والعشرين»، وتركيزه طوال الزيارة التي استمرت ثلاثة أيام على التجارة والاقتصاد والوظائف. ولكن مع عودة الرئيس إلى أرض الوطن جاءت تأكيدات أوباما مخيبة لآمال الكثيرين من المحللين المحسوبين على التيار اليميني. فمنذ انطلاق الحوار الأمريكي-الهندي الاستراتيجي مطلع العام الحالي ومراكز البحوث يمينية التوجه في واشنطن تسوّق لفكرة إقامة تحالف أمريكي-هندي ضد الصين. فالمحللون في «معهد إنتربرايز» الأمريكي و«معهد هدرسون» و«مؤسسة هيريتج»، التي تعتبر المعادل البارزة لأفكار «المحافظين الجدد»، يدفعون في هذا الاتجاه، دونما اعتبار لموقف الهند كإحدى الدول البارزة في حركة عدم الانحياز ورفضها الدخول





مخاوف من انطلاق سباق جديد للتسلح في آسيا

بخشى محللون دخول القارة الآسيوية سباق تسلح جديداً بسبب بعض الأنظمة التي تحاول تكريس خططها التوسعية (مثل الصين وكوريا الشمالية) أو المحافظة على استقرارها السياسي (مثل باكستان).



مرجحاً «تزايد البدائل المتاحة أمام الصين لاستخدام قوتها العسكرية في الحصول على مكاسب دبلوماسية أو حسم النزاعات الحالية أو المستقبلية لمصلحتها».

والدليل على ذلك أن الصين قامت مؤخراً بزيادة ميزانيتها الدفاعية بأكثر من ١٠٪، وشرعت في بناء أسطول بحري قوي قادر على بسط نفوذه خارج حدود المياه الإقليمية. وفي رأي الكاتب أن التحديث العسكري يعكس ببساطة الثقل الاقتصادي المتزايد للصين، ولكن الأمر لا يقف عند هذا الحد. فمن الملاحظ أن القوات المسلحة الصينية أصبحت أكثر قوة من الناحية السياسية. فخلافاً للرؤساء السابقين مثل دنج زياوبنغ وجيانج زيمين، نجد الرئيس الحالي هو جنتاو، وخليفته المتوقع زي جينجبنج لا يتمتع بعلاقة قوية مع المؤسسة العسكرية، ما أفسح المجال أمام هذه المؤسسة للعب دور أكبر في الشؤون السياسية حسب قول عدد كبير من المسؤولين الصينيين.

ويقول الكاتب إن الصين تظل، على الأقل، أكثر استقراراً من دول إقليمية أخرى تسير في طريق العسكرية. ففي باكستان، فإن الجيش الذي فقد جزءاً من قوته مع قدوم الحكومات المدنية خلال فترة التسعينيات قد استعاد زمام السيطرة على دفة الحياة السياسية. وزادت إسلام آباد إنفاقها العسكري بنسبة ١٧٪ في ميزانية عام ٢٠١٠-٢٠١١.

ويرى الكاتب أنه إذا أخذت بؤر الخطورة مثل كوريا الشمالية وباكستان بسياسة الانفتاح واعتماد أنظمتها السياسية أسلوب الشفافية قد تجد أنظمة ديمقراطية إقليمية نفسها أقل احتياجاً للتسلح، ولكن يبدو هذا الأمر مستبعداً في ظل التوجهات التي تتبعها أنظمة مثل بيونج يانج.

أدت المناوشات الكلامية المتبادلة بين الصين واليابان خلال الأشهر الأخيرة حول الجزر المتنازع عليها في بحر الصين الجنوبي إلى إثارة حالة من القلق بين دول آسيا التي كانت تفضل أن تركز الجارتان العملاقتان على علاقات حسن الجوار والتجارة والاقتصاد. ولكن الحرب الكلامية جاءت لتغطي على ظاهرة أكثر غموضاً وإثارة للقلق، وهي اتخاذ دول آسيا وضع الاستعداد تحسباً لنشوب حرب حقيقية بين أركان القارة الناشئة. وهنا يتساءل الأكاديمي جوشوا كيرلانتيك، الباحث المتخصص في شؤون جنوب شرق آسيا في مجلس العلاقات الخارجية: هل يعني ذلك بداية انطلاق سباق جديد للتسلح في آسيا؟ السؤال يبدو وجيهاً في ظل التقديرات التي أعلنها «معهد إستوكهولم لبحوث السلام الدولي» بأن الإنفاق العسكري على صفقات الأسلحة في منطقة جنوب شرق آسيا تضاعف مرتين خلال الفترة من عام ٢٠٠٥ إلى عام ٢٠٠٩، وأن هذا التوجه مرشح للصعود في عامي ٢٠١٠ و٢٠١١ برغم الركود الاقتصادي العالمي.

أسباب «العسكرة»

وذكر الباحث في مقال نشرته مجلة «نيوزويك» (٢٢ نوفمبر) أن بعض أسباب ارتفاع الإنفاق العسكري في آسيا يعود إلى تقادم الترسانات الحربية دون تطبيق خطط الإحلال والتجديد اللازمة بسبب «الأزمة المالية العالمية» التي ضربت القارة في أواخر التسعينيات من القرن الماضي ومطلع العقد الحالي. سبب آخر هو توجه بعض دول القارة غير المستقرة سياسياً أو ذات الميول التوسعية نحو «العسكرة» بمنح قواتها المسلحة صلاحيات غير مسبوقة. وفي ظل توجه دول مثل باكستان والصين وكوريا الشمالية نحو العسكرية تجد أنظمة ديمقراطية إقليمية نفسها مضطرة إلى السير في الطريق نفسه.

الصين تظل الأبرز

أحدث تقرير صادر عن «البنيتاجون» حول الجيش الصيني يؤكد أن «تحديث الجيش الصيني يتسارع كماً وكيفاً»،



الأمين العام لـ «الناتو» يتطلع إلى علاقات أوثق مع الصين



على الرغم من أن «حلف شمال الأطلسي» (الناتو) لم يذكر الصين في مفهومه الاستراتيجي الجديد الذي تمّ اعتماده منذ أيام، فإن الأمين العام لـ «الناتو» قال إنه

يتطلع إلى تعزيز العلاقات بين الصين والتحالف العسكري الغربي. وفي مقابلة حصرية مع «وكالة أنباء الصين الجديدة»، قال أمين عام الحلف، أندريه فوج راسموسن، إن «الناتو» والصين لا بد من أن يتحدثا ويتشاورا بعضهما مع بعض في مجالات عدة نظراً إلى أن الصين أصبحت قوة صاعدة. وقال إنه مع تأكيد «الناتو» التزامه مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وكون الصين عضواً دائماً في «مجلس الأمن الدولي» فلا بد من إجراء «المزيد من الاتصالات المنتظمة» بين «الناتو» والصين مستقبلاً. وقال إن «الناتو» قام تدريجياً بزيادة علاقاته مع الصين خلال الأعوام الأخيرة وإن نائب الأمين العام لحلف «الناتو»، كلوديو بيسونييرو، زار الصين العام الماضي. وقال راسموسن «أرغب في تفعيل تلك المشاورات السياسية وأعتقد أن تلك يمكن أن تكون الخطوة التالية». وفي ما يتعلق بالمفهوم الاستراتيجي الذي تمّ الكشف عنه مؤخراً في قمة لشبونة منذ ٣ أيام ويُعدّ مرشداً لحلف «الناتو» خلال العقد المقبل، قال راسموسن إنه مقارنة بالمفهوم الذي تمّ إعلانه عام ١٩٩٩ فإن أعضاء «الناتو» تعهدوا بتحسين قدراتهم لمواجهة التهديدات الناشئة المتمثلة في الصواريخ والاختراقات الإلكترونية والإرهاب. وقال راسموسن مدركاً أن الحلول العسكرية لا تصلح وحدها لحل النزاعات إن حلف «الناتو» في حاجة إلى تحسين الشراكات والمشاركة مع الأطراف الرئيسية حول العالم.

الروابط التجارية بين الصين وإفريقيا تتخطى الموارد

شغلت اتفاقات الطاقة جزءاً مهماً من جولة نائب الرئيس الصيني في جنوب القارة الإفريقية لكن الروابط المتنامية بين الصين وإفريقيا تتخطى بوتيرة سريعة قطاعي الطاقة والبنية الأساسية التقليديين. وأنهى نائب الرئيس الصيني، شي جين بينج، هذا الأسبوع زيارة لجنوب إفريقيا وأنجولا وبوتسوانا. وشهد شي الذي من المتوقع أن يخلف هو جين تاو في رئاسة الحزب الشيوعي الحاكم في عام ٢٠١٢ توقيع اتفاقات بملايين الدولارات لبناء محطة كهرباء ومصنع للخلايا الشمسية ولزيادة صادرات جنوب إفريقيا إلى الصين. والتجارة من القطاعات الأقل حضوراً خلال الزيارات الرسمية لكنها من أكثرها أهمية إلى جانب الموارد الطبيعية. وباتت السلع الاستهلاكية الصينية



تنتشر في الأسواق الإفريقية بينما تقوم مزيد من الشركات الصينية باستكشاف الصفقات في قطاع الصناعات التحويلية. وقال مارتن ديفيز، الرئيس التنفيذي لشركة «فرونستير

أدفيزوري» في جوهانسبرج «الاتجاه الرئيسي الذي ينمو هنا هو أننا نرى مئات الآلاف من المستثمرين الصينيين متناهي الصغر يشترون من الصين المنتجات ويبيعونها للمستهلكين الأفارقة في الأوساط المحلية». وأضاف «في الجانب المتطور.. في قطاع التجزئة التقليدي... يأتي نحو ثلاثة أرباع المشتريات غير الغذائية من الصين». وبينما تعتبر الصين إفريقيا مصدراً رئيسياً للنفط والمعادن التي يحتاج إليها اقتصادها فإن القارة الإفريقية أيضاً سوق واعدة لكل شيء من إكسسوارات الشعر إلى السيارات التي تنتجها الشركات الصينية شديدة التنافسية.

الأمين العام لـ «الناتو» يتطلع إلى علاقات أوثق مع الصين



على الرغم من أن «حلف شمال الأطلسي» (الناتو) لم يذكر الصين في مفهومه الاستراتيجي الجديد الذي تمّ اعتماده منذ أيام، فإن الأمين العام لـ «الناتو» قال إنه

يتطلع إلى تعزيز العلاقات بين الصين والتحالف العسكري الغربي. وفي مقابلة حصرية مع «وكالة أنباء الصين الجديدة»، قال أمين عام الحلف، أندريه فوج راسموسن، إن «الناتو» والصين لا بد من أن يتحدثا ويتشاورا بعضهما مع بعض في مجالات عدة نظراً إلى أن الصين أصبحت قوة صاعدة. وقال إنه مع تأكيد «الناتو» التزامه مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وكون الصين عضواً دائماً في «مجلس الأمن الدولي» فلا بد من إجراء «المزيد من الاتصالات المنتظمة» بين «الناتو» والصين مستقبلاً. وقال إن «الناتو» قام تدريجياً بزيادة علاقاته مع الصين خلال الأعوام الأخيرة وإن نائب الأمين العام لحلف «الناتو»، كلوديو بيسونيري، زار الصين العام الماضي. وقال راسموسن «أرغب في تفعيل تلك المشاورات السياسية وأعتقد أن تلك يمكن أن تكون الخطوة التالية». وفي ما يتعلق بالمفهوم الاستراتيجي الذي تمّ الكشف عنه مؤخراً في قمة لشبونة منذ ٣ أيام ويُعدّ مرشداً لحلف «الناتو» خلال العقد المقبل، قال راسموسن إنه مقارنة بالمفهوم الذي تمّ إعلانه عام ١٩٩٩ فإن أعضاء «الناتو» تعهدوا بتحسين قدراتهم لمواجهة التهديدات الناشئة المتمثلة في الصواريخ والاختراقات الإلكترونية والإرهاب. وقال راسموسن مدركاً أن الحلول العسكرية لا تصلح وحدها لحل النزاعات إن حلف «الناتو» في حاجة إلى تحسين الشراكات والمشاركة مع الأطراف الرئيسية حول العالم.

الروابط التجارية بين الصين وإفريقيا تتخطى الموارد

شغلت اتفاقات الطاقة جزءاً مهماً من جولة نائب الرئيس الصيني في جنوب القارة الإفريقية لكن الروابط المتنامية بين الصين وإفريقيا تتخطى بوتيرة سريعة قطاعي الطاقة والبنية الأساسية التقليديين. وأنهى نائب الرئيس الصيني، شي جين بينج، هذا الأسبوع زيارة لجنوب إفريقيا وأنجولا وبوتسوانا. وشهد شي الذي من المتوقع أن يخلف هو جين تاو في رئاسة الحزب الشيوعي الحاكم في عام ٢٠١٢ توقيع اتفاقات بملايين الدولارات لبناء محطة كهرباء ومصنع للخلايا الشمسية ولزيادة صادرات جنوب إفريقيا إلى الصين. والتجارة من القطاعات الأقل حضوراً خلال الزيارات الرسمية لكنها من أكثرها أهمية إلى جانب الموارد الطبيعية. وباتت السلع الاستهلاكية الصينية



تنتشر في الأسواق الإفريقية بينما تقوم مزيد من الشركات الصينية باستكشاف الصفقات في قطاع الصناعات التحويلية. وقال مارتن ديفيز، الرئيس التنفيذي لشركة «فرونستير

أدفيزوري» في جوهانسبرج «الاتجاه الرئيسي الذي ينمو هنا هو أننا نرى مئات الآلاف من المستثمرين الصينيين متناهي الصغر يشترون من الصين المنتجات ويبيعونها للمستهلكين الأفارقة في الأوساط المحلية». وأضاف «في الجانب المتطور.. في قطاع التجزئة التقليدي... يأتي نحو ثلاثة أرباع المشتريات غير الغذائية من الصين». وبينما تعتبر الصين إفريقيا مصدراً رئيسياً للنفط والمعادن التي يحتاج إليها اقتصادها فإن القارة الإفريقية أيضاً سوق واعدة لكل شيء من إكسسوارات الشعر إلى السيارات التي تنتجها الشركات الصينية شديدة التنافسية.

العالم اليوم

الاقتصاد يسيطر على جولة أوباما الآسيوية

مثلما كان الاقتصاد هو الموجه الأهم لخيارات الناخبين الأمريكيين في انتخابات الكونغرس الأخيرة، التي تعرض فيها «الحزب الديمقراطي» بزعامة باراك أوباما لتعثر ملحوظ، فإن الاقتصاد هو العنوان الأبرز للجولة الآسيوية للرئيس الأمريكي التي بدأت السبت الماضي، وتستمر عشرة أيام، وتشمل الهند وإندونيسيا وكوريا الجنوبية، إضافة إلى اليابان، حيث يسعى خلالها إلى فتح أسواق جديدة للمنتجات الأمريكية في الدول التي تشملها، وإقناعها بعدم تخفيض عملاتها من جانب واحد حتى لا يؤثر ذلك بالسلب في الصادرات الأمريكية إليها، ومن ثم المساعدة على تشغيل المزيد من الأيدي العاملة في الولايات المتحدة الأمريكية لمواجهة مشكلة البطالة التي تعانيها البلاد كأحد آثار «الأزمة المالية العالمية»، وفي هذا السياق، فقد علق أوباما على جولته



الآسيوية قائلاً إنه «من الواضح أن أحد مفاتيح توفير الوظائف هو فتح الأسواق أمام السلع الأمريكية المصنعة بأيدي عمال أمريكيين». وفي إشارة إلى الموقع المحوري للاقتصاد في أجندة الجولة،

أعلن أوباما اتفاقات تبلغ قيمتها ١٠ مليارات دولار مع الهند من المتوقع أن توفر نحو ٥٠ ألف فرصة عمل أمريكية، وقال تعليقاً على ذلك «إن الولايات المتحدة حين تنظر إلى الهند اليوم، فإنها ترى فرصة لبيع صادراتها في أحد الأسواق الأسرع نمواً في العالم». جدير بالذكر أن الهند هي صاحبة ثالث أكبر اقتصاد آسيوي بعد الصين واليابان. ولعل ما يقلق الولايات المتحدة، وكان أحد دوافع الجولة الآسيوية للرئيس باراك أوباما، هو التمدد الاقتصادي والتجاري الصيني الكبير في منطقة آسيا، حيث تمثل الصين بمعدلات نموها المرتفعة خطراً على الموقع الأمريكي في الاقتصاد الدولي، ولذلك، فإنه من المتوقع أن تشهد الفترة المقبلة تنافساً أمريكياً-صينياً تجارياً واقتصادياً مجالاً العالم كله، وليس القارة الآسيوية فقط. الأمر المهم في هذا السياق هو أن جولة أوباما الآسيوية تشير إلى أن الاقتصاد ربما يكون هو محور اهتمام الإدارة الأمريكية خلال الفترة المقبلة حتى موعد انتخابات الرئاسة في عام ٢٠١٢، سواء تعلق الأمر بالسياسة الداخلية أو الخارجية، خاصة أن أوباما نفسه اعترف بأن ثمة قصوراً في مجال الاقتصاد هو الذي أدى إلى خسائر حزبه في انتخابات الكونغرس الأخيرة، وهذا يعني أن الاقتصاد ربما يكون موجهاً أساسياً لتحركات الخارجية للولايات المتحدة خلال الفترة المقبلة.

- ٣ * أهم الأحداث
- ٤ * الإمارات اليوم
- ٤ اهتمام إماراتي مكثف بقضايا الطاقة
- ٥ * تقارير وتحليلات
- ٥ قراءة في أبعاد التوتر الأخير بين واشنطن ودمشق
- ٦ هل تنجح الجهود الفرنسية في حل الأزمة السياسية في لبنان؟ ...
- ٧ «الأوبزفر» تحذر الجمهوريين من «القراءة الخطأ» لنتائج الانتخابات النصفية
- ٩ أكبر مستهلك للطاقة في العالم: كيف تؤمن الصين احتياجاتها المستقبلية من الطاقة؟
- ٩ * أخبار الساعة حول العالم
- ١٠ بغداد
- ١٠ خبير: إمكانات جلب «القاعدة» أجانب إلى العراق تتراجع
- ١٠ قادة الكتل العراقية يلتقون اليوم في أربيل
- ١١ القاهرة
- ١١ النظام الإيراني وعواقب إلغاء الدم
- ١١ أبو الفيط وسليمان إلى واشنطن خلال أيام
- ١٢ طوكيو
- ١٢ رؤية يابانية حول تصدير المعادن الثمينة الصينية
- ١٢ سيئول
- ١٢ سيئول تراهن على «قمة العشرين» لجذب الشركات الأجنبية
- ١٣ باريس
- ١٣ تراجع التظاهرات ضد إصلاح نظام التقاعد
- ١٣ لشبونة
- ١٣ هو جينتاو يزور البرتغال
- ١٣ واشنطن
- ١٤ ارتياح إيراني إلى حظر تنظيم «جند الله» أمريكياً
- ١٤ اختلاف المصالح يخيم على مستقبل أفغانستان
- ١٥ * متابعات اقتصادية
- ١٥ * متابعات إعلامية:
- ١٦ انسحاب ماليزيا من مشروع «السيارة الإسلامية»



رئيس «إباتا» يؤكد توقعات قطاع الطيران لعام ٢٠١٠

قال جيوفاني بيسينياني، رئيس الاتحاد الدولي للنقل الجوي، أول من أمس، إن الاتحاد لا يتوقع أن تعاني أرباح شركات الطيران انتكاسة بعد اكتشاف طردتين ملغمين مرسلين جواً إلى الولايات المتحدة. وقال بيسينياني لتلفزيون «رويترز إنسايدر» خلال مؤتمر بشأن أمن الطيران «ما زلنا نتوقع نتائج إيجابية تبلغ ٨,٩ مليار دولار هذا العام». وتم اكتشاف الطردتين الملغمين المرسلين من اليمن إلى معبدتين يهوديين في الولايات المتحدة في بريطانيا ودبي يوم الجمعة الماضي. وعشر على أحدهما في رحلة لشركة «يونايتد بارسيل سرفيس» للشحن الجوي في مطار «إيست ميدلاندز» في بريطانيا. وعشر على الآخر في عبوة حبر خاصة بطابعة كمبيوتر في شحنة تنقلها شركة «فيديكس» في دبي. وحذر بيسينياني في المؤتمر من أي خطوات متسارعة لتطبيق إجراءات أمنية جديدة، وقال إن الحكومات تحتاج إلى جمع كل الحقائق المتعلقة بالواقعة أولاً. كما دعا إلى التعاون بين الحكومات وجميع الأطراف المعنية من أجل تحسين الأمن في قطاع الطيران.



«بوينج» تقدر حاجات الصين من الطائرات بأكثر من (٤٠٠) في غضون (٢٠) سنة

أعلن نائب رئيس شركة «بوينج» المكلف سوق الطائرات المدنية، راندي تينسيث، أول من أمس في بكين، أن الصين ستكون في حاجة إلى ٤٣٣٠ طائرة مدنية إضافية بحلول عام ٢٠٢٩، في سوق تقدر بنحو ٤٨٠ مليار دولار. وأوضح وانج يوكوبي، الناطق باسم شركة الطائرات الأمريكية في الصين لـ «فرانس برس» أن تلك التوقعات في ارتفاع مقارنة بالسنة الماضية، حيث كان يتوقع أن يكون عددها نحو ٣٧٧٠ طائرة إضافية تقدر قيمتها بنحو ٤٠٠ مليار دولار. وأفادت توقعات شركة صناعة الطائرات الأمريكية بأن عدد طائرات النقل المدني في الصين سيصل إلى ٥١٨٠ سنة ٢٠٢٩، مقابل ١٥٧٠ السنة الماضية، كما توقعت مضاعفة الأسطول الجوي الصيني في غضون ١٠ سنوات. وأعلن تينسيث في لقاء مع الصحفيين أننا في الصين «لدينا حصة في سوق الطائرات تقدر بما بين ٥٢٪ و ٥٣٪، ونعتزم الاحتفاظ بذلك». وتملك «بوينج» حالياً ٨٧٤ طائرة رحلات مقابل ٦٢٣ طائرة من طراز «إيرباص» في سبتمبر الماضي ما يمثل ٤٣٪ من السوق. لكن طلبات صانع الطائرات الأوروبي في الصين أهم حالياً من منافسه الأمريكي بنحو ٢٩٠ طلباً مقابل ٢٦٩.



ليبيا: (١٠٠) دولار للبرميل النفط سعر جيد للدول المنتجة

قال مسؤول كبير في ليبيا، العضو في «منظمة البلدان المصدرة للنفط» (أوبك)، إن سعر النفط عند ١٠٠ دولار للبرميل سيكون مريحاً بدرجة أكبر للدول المنتجة، لأن ارتفاع أسعار الغذاء، وضعف الدولار، يؤديان إلى تراجع إيراداتها. وتشير هذه التصريحات إلى أنه من غير المرجح أن تتخذ «أوبك» قريباً إجراءات لتهدة ارتفاع الأسعار. وجاءت تصريحات المسؤول الليبي بعدما رفعت السعودية، أكبر مصدر للنفط في العالم، أول من أمس، النطاق السعري الذي تؤيده منذ نحو عامين، قائلة إن «سعر النفط بين ٧٠ و ٩٠ دولاراً للبرميل مريح للمستهلكين».

قطر: الإنفاق العام في الميزانية المقبلة

سببهاهي عام ٢٠١٠/٢٠١١

قال وزير المالية القطري، يوسف كمال، أول من أمس، إن الإنفاق الحكومي القطري في السنة المالية المقبلة لن يقل عن نظيره المحدد في ميزانية السنة الحالية ٢٠١١/٢٠١٠، البالغ ٣٢ مليار دولار، وإن النمو الاقتصادي للدولة سيتسارع في العام المقبل. كانت قطر -الدولة العضو في «أوبك» التي حققت مكاسب كبيرة من مبيعات النفط والغاز- قد زادت الإنفاق في ميزانية العام الجاري بنسبة ٢٥٪ في الأساس لتحسين البنية الأساسية التي تتخلف عنها في دبي -المركز التجاري في المنطقة. وقال كمال، أمام منتدى استثماري، إن ميزانية العام المقبل لن تكون أقل من ميزانية العام الجاري. وأضاف أن الدولة ستخصص ٤٠٪ من ميزانيتها حتى عام ٢٠١٦ لمشروعات البنية التحتية. وزادت قطر -أكبر مصدر للغاز الطبيعي المسال في العالم- الإنفاق إلى ١١٧,٩ مليار ريال (٤,٣٢ مليار دولار) للسنة المالية التي بدأت في إبريل ٢٠١٠. وتتوقع قطر فائضاً في الميزانية قدره ٩,٧ مليار للعام الجاري بدعم من ارتفاع أسعار النفط. وصندوق الثروة السيادية القطري هو إحدى كبرى المؤسسات الاستثمارية في العالم. وقال كمال إن ديون قطر لا تتجاوز ٣٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي تماشياً مع توقعات «صندوق النقد الدولي» أن يبلغ الدين الحكومي ٢,٢٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي هذا العام انخفاضاً من ٣٦,٧٪ في عام ٢٠٠٩. وقال «صندوق النقد الدولي» في يناير الماضي إنه ينبغي مراقبة تنامي الدين الخارجي القطري بعد سلسلة من إصدارات الديون.





كيف تنظر الهند إلى زيارة الرئيس أوباما؟

برغم طموحات الهند في أن تكون زيارة الرئيس الأمريكي بداية عصر جديد في العلاقات الثنائية التي أصابها فتور إلى حدّ التجاهل منذ تولي الديمقراطيون السلطة عام ٢٠٠٨، فإن المحللين يستبعدون إمكانية تحقيق ذلك، على خلفية تباين وجهات النظر حول جملة من القضايا الثنائية الشائكة المعلقة مثل باكستان وأفغانستان والصين.



صورة أرشيفية

الثانية، خاصة إذا تعلّق الأمر بحروب وصراعات تتقاطع عندها المصالح المشتركة. وتقول المجلة إن على الولايات المتحدة أن تتساهل في خلافاتها مع دول هذه الفئة.

قضايا شائكة

هناك ثلاث قضايا شائكة تفرض نفسها فرضاً قبل اجتماع أوباما بمانموهان سينج:

*** الأولى:** الأمن (خاصة البحري). فماذا يمكن أن تفعل واشنطن حيال مخططات الصين لفرض سيطرتها على المسطحات المائية في شرق القارة الآسيوية وجنوب شرقها؟ وكيف يكون ردّ فعل الولايات المتحدة إزاء المساعي الصينية لاحتواء الهند؟ هنا يرى تشارلز هيلز، أستاذ العلوم السياسية في «جامعة ييل» أن على أوباما أن يُطمئن الهند بأنها لن تكون وحدها، وأن واشنطن ستدافع عن حرية الملاحة في أعالي البحار طبقاً لأحكام القانون الدولي حتى لو أدّى الأمر إلى حدوث مواجهات وصدامات.

*** الثانية:** قلق الهند، الذي تشاطره فيها دول أخرى مثل بريطانيا واليابان، من امتناع أوباما عن دعم الأنظمة الديمقراطية وحمائتها، ربما لينأى بنفسه عن أجندة سلفه في ما يتعلّق بدمقرطة العالم. يرى تشارلز أن هذا أمر مهم حتى لا تسقط الهند في شرك «النموذج الصيني» القائم على الانفتاح الاقتصادي والانغلاق السياسي. فالهند صاحبة نظام ديمقراطي ناضج واقتصاد ديناميكي، وهو ما يمكن أن يصنع منها قوة معادلة في مواجهة الصين.

ربما كانت الزيارة التي بدأها الرئيس الأمريكي، باراك أوباما للهند، أول من أمس، فرصة مناسبة له للخروج من أجواء الخسارة التي تعرّض لها الديمقراطيون في انتخابات التجديد النصفى يوم الثلاثاء الماضي. ولكن مجلة «ديلي بيست» تقول إنه إذا كان الرئيس الأمريكي يبحث في الشرق عن حلّ يداوي به جراحه السياسية في الداخل فلن يجد هذا الحل سواء في مومباي (حيث مقرّ إقامته) أو نيودلهي (حيث يجتمع كبار مسؤولي الحكومة الهندية).

إحباط هندي

وترى الصحيفة أن التحالف الأمريكي-الهندي تراجع منذ انتهاء ولاية جورج بوش، وأن انشغال أوباما بالقضايا الداخلية مثل الرعاية الصحية وأزمة الرهن العقاري والقضايا الخارجية مثل «أفغانستان» جاء ليباعد الفجوة بين واشنطن ونيودلهي، وهو ما أصاب الهند بإحباط شديد وسط قناعتهم بأن التجاهل الأمريكي مقصود ومتعمّد بسبب تقاريرهم الشديد مع الإدارة الأمريكية السابقة. وتفاقم هذا الوضع بسبب اعتقاد الهند أن أوباما فرض مبعوثه الخاص لأفغانستان وباكستان، ريتشارد هولبروك، على شبه القارة الهندية كـ «قيصر كشمير».

المصالح الأمريكية

تقول المجلة إن المصالح الأمريكية في الهند تنقسم إلى قسمين: مصالح «مادية» (عسكرية واقتصادية) ومصالح «معنوية» مثل السياسة الداخلية والأيدولوجية والثقافة السياسية. فالأولى توجد مع عدد كبير من الدول، ولكن هذه المصالح لا تجد لها مكاناً كبيراً إلا مع عدد محدود من الدول (مثل بريطانيا). الهند يجب أن تكون من بين هذه الفئة



* جنوب آسيا

تلتقي مصالح الولايات المتحدة والهند عند ضرورة الضغط على الحكومة المدنية والمؤسسة العسكرية في باكستان من أجل التعاون معهما في استئصال شأفة الإرهاب والتطرف، وهو ما يتطلب تغييراً جذرياً في نفوس الباكستانيين وممارسة الحكم المدني بصورة حقيقية. تعاون واشنطن مع باكستان سيكون أمراً مهماً على المدى الطويل، وليس من الحكمة أو الواقعية أن تنتقد نيودلهي الإدارة الأمريكية على تصريحات أو قرارات تصبّ في مصلحة باكستان دون الهند.

* أفغانستان

هنا تجد واشنطن نفسها في مأزق بين باكستان والهند. ففيما لا تألو باكستان جهداً في القتال حتى آخر مقاتل طالباني أو مقاتل تابع لقوات التحالف حتى تحافظ على مصالحها في أفغانستان، نجد الهند تستमित من أجل الإبقاء على آخر جندي أمريكي حتى تحرم جارتها اللدود من ممارسة أي نوع من السيطرة غير المباشرة على النظام الأفغاني في المستقبل. أما عن واشنطن فستجد نفسها في نهاية المطاف تجلس إلى مائدة المفاوضات مع «طالبان»، وهي خطوة لن تكون محل ترحيب لا في إسلام آباد ولا في نيودلهي.

ويرى الباحثان أنه بدلاً من دخول الولايات المتحدة في منافسة عسكرية مع الصين، فمن الأفضل والأجدي أن تركز واشنطن ونيودلهي على دعم التنمية الاقتصادية والمسيرة الاقتصادية في الدول المحيطة بالصين، وتعزيز القوة الناعمة لدى الدول الراغبة في التصدي للصين.

* تفاؤل حذر

«لا تتوقعوا إنجازاً كبيراً».. كان عنوان صحيفة «ديكان كرونيكل» (٥ نوفمبر) ورأيها حول زيارة أوباما للهند التي تمتد ثلاثة أيام. وأوضحت الصحيفة أنه من الخطأ أن نحمل العلاقات الثنائية، شديدة التعقيد أساساً، توقعات مفرطة في التفاؤل، خاصة أن الشكوك تخيم على الهند بسبب تراجع العلاقات الثنائية منذ قدوم الإدارة الديمقراطية الأمريكية.

*** الثالثة:** التدهور المستمر في نظام الدولة على المستوى العالمي بخروج دول مثل أفغانستان من عباءة النظام العالمي القائم، وتحولها إلى ملجأ لإيواء تنظيمات إرهابية تسعى إلى إقامة نظام عالمي جديد مختلف تماماً.

هنا يتعين على أوباما طمأنة الهند بأن واشنطن تعتبرها حليفة كاملة ومهمة في حماية الأمن والسلم الدوليين (مثل الحرب ضد الإرهاب)، وأن يؤكد الأهمية الجيوبوليتيكية للهند كحائط صد في وجه التوسع الصيني وإمكانية انفجار باكستان من الداخل. ومن المفيد أن تضغط الولايات المتحدة كي تقوّي الهند علاقتها بالدول الآسيوية الأخرى التي تشاؤها مخاوفها من هيمنة الصين أيضاً.

التعامل مع الواقع

بعض الباحثين يحذرون من التفاؤل المفرط الذي خلق في سماء نيودلهي قبيل بدء زيارة أوباما، وهو تفاؤل لا يستند إلى واقع. وأوضح جورج بيركوفيتش، نائب رئيس «مؤسسة كارنيجي للسلام الدولي»، وبيتر أوستن، الباحث في الشؤون الآسيوية في المؤسسة، أنه لا يوجد تطابق في وجهات النظر بين الولايات المتحدة والهند حيال عدد من القضايا الجوهرية، وأن بناء علاقة طويلة ومثمرة يفرض على الدولتين ضرورة عمل توازن أفضل بين جدول الأولويات وجدول الاحتياجات حتى يتمكنّا من مواجهة تحديات دولية أكبر وأخطر.

وذكر الباحثان، في مقال نشره موقع «ريل كلير وورد» (٥ نوفمبر)، أن الولايات المتحدة تريد من الهند أن تساعدها وأن تضفي الصدقية على خططها الرأسمالية إلى تكريس الديمقراطية على مستوى العالم. ولكن الهند ترفض أي خطط تفتتت على سيادة الدولة، كما أن صراع الهند الداخلي المستمر لحماية حقوق الأقليات وردّ المظالم في كشمير وغيرها يضعها في مرمى نيران الانتقادات السياسية إذا انضمت إلى الولايات المتحدة في انتقاداتها للقمع الممارس في إيران على سبيل المثال. كما أن الولايات المتحدة لا يمكنها أن تعول كثيراً على النظام الديمقراطي الهندي العتيق في إقناع نيودلهي بأن تكون أكثر تفهماً وتجاوباً مع الأهداف السياسية الأمريكية.

